

## بيع النجاح في دروس التقوية

جميع سكان حي سيالة يعرفون معهد الأحرار بشارع وادي الذهب، فقد اشتهر هذا المعهد الخاص، الذي تطل نوافذه على حديقة وصاندي، الشهيرة، باحتضانه للدروس الخصوصية المسائية لطلبة التعليم الثانوي التأهيلي منذ سنوات، وتقدم بهذه المؤسسة على الخصوص دروس تقوية في كل من اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية والفيزياء والرياضيات، بمقابل مادي شهري يحد في مائة درهم للمادة الواحدة.

الساعة تشير الآن إلى الساعة مساء، هناك إقبال كبير على التسجيل بهذا المعهد الذي يزداد زبناؤه سنة بعد أخرى، وهو ما اضطر المشرفين على حصص التقوية إلى زيادة عدد الأساتذة وتقليص حصص كل أستاذ، نظرا لانتظام القاعات الدراسية الذي يتزايد سنة بعد سنة بشكل ملحوظ.

نتنقل إلى حي جميلة 7، بين أزقة هذا الحي، الذي هو جزء من حي سيالة، هناك مرأب يكتريه أستاذ مشهور لمادة الفيزياء في التعليم الثانوي التأهيلي، الطلبة داخل المرأب بالعشرات، والمقاعد بالكاد تكفي.. الطلبة العلميون يعرفون أهمية مادة الفيزياء ومعاملها العالي الذي يجعلها قادرة على تحديد مصيرهم، وصعوبة هذه المادة وتعقيدتها يجعلهم يحرصون على تلقي دروس تقوية فيها من أجل الرفع من حظوظهم في الامتحان الذي يعز فيه المرء أو يهان، والذي يعز قبلهم هم أساتذة مادة الفيزياء الذين يكسب بعضهم من حصص التقوية أكثر من الأجر الذي تمنحه له الدولة نظير العمل الذي يقوم به داخل الثانوية.

يمكن القول إن جميع المؤسسات التعليمية الخاصة تقريبا تتحول ليلا إلى مدارس تقدم حصص التقوية، هذه الحصص التي أصبحت منجما غنيا وكثرا تتزايد مداخيله عاما بعد عام. مدرسة العمران بسبيدي معروفة تشهد مع مطلع شهر أكتوبر إقبالا كبيرا من تلاميذ الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي على التسجيل في الدروس الخصوصية، ومن جهتهم، يعاني جل الآباء، وخصوصا محدودي الدخل منهم، من مصاريف الدروس الخصوصية التي تنضاف إلى المصاريف الكثيرة التي يلتهمها الدخول المدرسي.

نتنقل إلى نوع آخر من حصص الدعم، ونعرج إلى مدرسة التهذيب بحي سيالة، والتي تحتضن دروس التقوية في اللغة الفرنسية التي تقدمها البعثة الفرنسية،

هذه الدروس تقدم على شكل فصول دراسية يمتد كل فصل إلى عشرة أسابيع، وعند النجاح في فصل معين يرتقي الطالب إلى الفصل الأعلى الذي يمتد هو الآخر لعشرة أسابيع. وتلاقي دروس اللغة الفرنسية إقبالا كبيرا من لدن التلاميذ المغاربة، بسبب النقص الذي يعانيه جلهم في هذه المادة، وهو نقص نتج عن السياسة التعليمية التي نهجها المغرب منذ عقود.

## بيع وشراء النقط

إن الذي ساعد على انتشار حصص التقوية المسائية بهذا الشكل الكبير هو كونها مربحة لبعض الأساتذة، وتشكل مصدر رزق هام بالنسبة إليهم، يعينهم على توفير ظروف حياة أفضل، ويربحهم من متاعبهم المالية. ولتسج هذه التجارة أكثر، بدأ بعض الأساتذة يطورون أساليب مختلفة، منها أساليب التحفيز عن طريق إنجاز الامتحانات مع التلاميذ خلال هذه الحصص، أو أساليب الابتزاز التي تتجلى في تهديد الأستاذ لتلاميذته بأن الذي لا يحضر الساعات الإضافية لن يحصل على نقطة جيدة ولو كان يستحقها، وهذا طبعا ضرب للقانون ولحقوق التلميذ.

وعرفت السنوات الماضية وفقات احتجاجية لتلاميذ أمام بعض المؤسسات التعليمية، وكان سبب تلك الوقفات أن الأستاذ الفلاحي يقدم الدروس بإلتقان خلال الساعات الخصوصية لصالح فئة معينة من التلاميذ، وأن هذه الفئة لها فكرة مسبقة على نوع الأسئلة المطروحة في الامتحان. في هذه الحالة يتعلق الأمر بشراء النقط قبل أن يتعلق بكفاءة المدرس أو تفوق التلميذ.



وهناك أساتذة يدرسون المادة، ويقدمون فيها دروسا خصوصية، وبالمقابل يؤدون حصص الدعم لأبنائهم عند أساتذتهم من نفس المادة، من أجل شراء النقطة. وهناك بعض الآباء المؤسسين يدفعون لأبنائهم واجبات حصص الدعم عند الأستاذ الرسمي لضمان النقطة، ويدفعون في نفس الوقت لأستاذ آخر كلفة لضمان المعرفة. وهنا نطرح السؤال: ماذا نقول عن الشريحة الضعيفة التي لا تستطيع أن تدفع درهما واحدا؟

يرى بعض الآباء بهذا الشأن أن الوزارة الوصية تظل مطالبة بتسليط الضوء على ما يجري ليلا في مدارس الساعات الخصوصية، ودراسة الوضع من جميع جوانبه دراسة عميقة متأنية، حتى تضمن لأبناء الفقراء تعليما جيدا داخل المدارس الحكومية، وتأخذ لهم حقهم من بعض رجال التعليم الجشعين الذين يستغلون مكانتهم من أجل

إعادة بيع المواد الدراسية التي يتقاضون عليها أجرا من الدولة، حتى أصبح الأمر شبيها بالمضاربة في المعرفة.

### المضاربة في المعرفة

لقد أصبحت حصص التقوية تشكل عينا لبعض التلاميذ، يساهم في إرهابهم فكريا وجسديا، وبالتالي يقلل من قدرتهم على التحصيل العلمي ويساهم في تردي نتائجهم تبعاً لذلك. فالعديد من التلاميذ يتنمرون من مراقبة المواد والزيادة في ساعات الدراسة الذي يفرضه عليهم أبائهم بداعي التعب في الصغر من أجل الراحة في الكبر، وهو في الحقيقة لا يزيدهم إلا إرهابا، وتأتي نتائجهم في الغالب عكسية، والدليل على هذا أن بعض التلاميذ يتهربون من هذه الدروس بعدة وسائل، فتجدهم ليلا يؤثثون الأزقة الضيقة التي لا تعرف كثرة المارة، مختبئين عن عيون الرقباء، يحتضنون محافظتهم على عتبات الأبواب، وعلى أذانهم سماعات يستمعون من خلالها إلى الأغاني الشرقية وأغاني الراي والراب في انتظار وصول موعد الخروج من أجل العودة إلى بيوتهم. كما أن بعض التلاميذ يؤمنون أبائهم بأنهم مسجلون في حصص الدروس الإضافية، ويحتفظون بالنقود لأنفسهم ويختشون عن الأنظار كل مساء، ليوفهموا أولياءهم بأنهم ينهون لتلقي الدروس الليلية. وإذا كان الكثير من التلاميذ يتنمرون من الدروس الخصوصية التي يفرضها عليهم أولياء أمورهم، فإن أبائهم يفكرون بشكل مخالف، ويرون أن دروس الدعم أصبحت ضرورة لا مفر منها في زمن الإكتظاظ الذي يجعل من الصعب على التلميذ أن يتابع الدروس ويستوعبها، كما يصعب على الأستاذ مأموريته في تبليغ الدروس وإيصال المعلومة، لكن العائق الجديد اليوم الذي سيكتشفه الآباء قريبا هو الاكتظاظ داخل أقسام الدروس الخصوصية نفسها.

وحتى الدروس الخصوصية فيها درجات ومراتب، أقلها تلك الحصص التي يقدمها الأستاذ لتلامذته في منزله، وغالبا ما يكون الثمن خمسين درهما للشهر مقابل حصة واحدة أسبوعيا، وتكثر هذه الدروس في التعليم الابتدائي. وعندما يتعلق الأمر بجماعة من الأساتذة مختلفي التخصصات يكترون مدرسة خاصة، فالثمن يبدأ من مائة درهم شهريا مقابل حصتين أسبوعيا، ومأتي درهم شهريا مقابل أربع حصص أسبوعيا. ويرتفع الثمن بارتفاع مستوى المدرسة المكترة، من ناحية حالة المرافق من قاعات ومطاولات ووسائل راحة، وكذلك باختلاف سلك التعليم، ويرتفع الطلب بالخصوص على دروس الرياضيات والفيزياء واللغات الحية والعلوم الطبيعية.

### الدروس الخصوصية: حل أم مشكل؟

يرى المهتمون أن الدروس الخصوصية أصبحت تشكل قضية تربية اجتماعية، نظرا لانتشارها الواسع بين أغلب الأسر المغربية، وأصبحت دلالة على اهتمام الأسرة بالمسار الدراسي لأبنائها، بغض النظر عن النتائج الحقيقية التي يحصل عليها التلميذ في آخر المطاف. وقد رأى جل أولياء الأمور الذين صادفناهم أن التلميذ الذي لا يستفيد من دروس الدعم الليلية لا يتحسن مستواه الدراسي، وهذا ما يبين أن الأمر لم يعد يقتصر على التلاميذ ذوي الصعوبات الدراسية، بل تعداه إلى التلاميذ النجباء الذين أصبح أولياءهم لسبب أو لآخر يعتقدون أنهم هم أيضا بحاجة إلى هذه الدروس.



## الدروس الخصوصية تكملة مكلفة لنظام التعليم المغربي التقليدي

يعتبر عدد متزايد من المغاربة أن الدروس الخصوصية ودروس الدعم المكلفة عوامل أساسية لكفالة نجاح أبنائهم الأكاديمي، ورغم أنها كانت يوما من موصفات الثراء فقد صارت اليوم من الأمور المعتادة بحيث أصبح العديد من الأسر يجابه الصعاب لتحمل هذا العبء المادي الإضافي.

تكاثرت ظاهرة الدروس الخصوصية المكلفة أو المدرسين الخواص والتي خلفت التعليم التكميلي الحكومي المجاني في المغرب في السنوات الأخيرة بحيث أصبح الآباء والتلاميذ لا يجدون بدا من اللجوء إلى هذا الحل لتحسين الأداء المدرسي.

في رأي العديد من الطلبة، دفع كلفة تعليم خارج نطاق المدرسة التقليدية أصبح الحل الوحيد لسد فجوة التعليم الأكاديمي المتسم باكتفاظ حجات الدرس وبرنامج الدروس التي لا يطاق تحميلها لها بالك التلقب عليها، ولكن بالنسبة للأسر خاصة تلك التي يدخل أبنائها كلهم المدرسة في آن واحد، فهذا الحل يطرح عبئا ماليا كبيرا.

لا يبدو أن ثمة مستوى من مستويات الدرس يخلو من ظاهرة التعليم الخصوصي التكميلي سواء تعلق الأمر بأباء تلاميذ المدارس الصغار إلى تلاميذ الثانويات القبلين على امتحانات البكالوريا فكلهم يشعر بضرورة الاستعانة بالدروس الخصوصية لتحسين الأداء. الممرضة فاطمة نبار تمثل نموذج الأم المغربية التي تقاوم مواجهة هذا الشكل المجهد. إذ تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى هذا الأسلوب لضمان نجاح أبنائها في نهاية السنة في تصريح لمغربية.

فاطمة أم لثلاثة أبناء وكلهم يتلقى دروسا خصوصية إضافية وهم مازالوا في المدرسة الابتدائية. أوضحت تقول «بعض الأساتذة يرغم تلاميذ، على حضور ساعات إضافية من الدروس الخصوصية لكي يحصلوا على نقاط جيدة حتى لو كانوا في مستويات حسنة. وهذه الحالة مع أبنائي الذي يتعرضون للمضايقة المستمرة من أستاذتهم المدرسية لأنهم توقفوا عن تلقي الدروس الخصوصية في البداية». ابنها الأكبر أحمد قال إنه بسبب الضغوط من أستاذة الرياضيات أرغم على الانضمام لبطيفة التلاميذ لتلقي دروس الدعم الخصوصية.

وأضاف يقول «لقد تعمد تجاهل تفسير الدرس لنا كما ينبغي في الفصل حتى يوحي لنا بأن نحاحنا وتحسين مستوياتنا يتوقف فقط على حضور ساعات الدروس الخصوصية التي يقدمها وهذا يكلف 250 درهما عن الشهر الواحد».

وتتزايد الظاهرة بشكل ملحوظ بالرغم من أن هذه الممارسة التكميلية «غير المعتمدة رسميا» ممنوعة من قبل وزارة التعليم الوطنية. بل أن محاولة هذا العمل يناهز العمل الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بحسب الأستاذ محمد السجلماسي الذي يعتقد أن «الأساتذة مطالب بتربية الأجيال لأن ذلك واجب المواطنة. لكن للأسف فإن القيم الأخلاقية قد تغيرت».

أما الأساتذة الذين يلجأون لهذه الظاهرة فيبرونها بعدد من الأسباب. الأستاذة سليمة التي تكفل مدحولها المادي بتقديم دروس خصوصية إضافية تقول إن الظاهرة ما كانت لتري النور لو أن الأساتذة يتلقون أجور لائقة بحسب وزنهم الحقيقي.

وتابعت تفسر «يصعب عليك اليوم تلبية احتياجاتك الأساسية مع هزلة الأجرة التي تتقاضاها. إننا حقا في حاجة إلى مصدر ثان حتى تتمكن من تلبية احتياجاتنا اليومية. وأضافت أن الأستاذ مع ذلك لا ينبغي عليه إجبار التلاميذ على تلقي الدروس الخصوصية خارج نطاق المدرسة بل عليه تشجيع التلاميذ من ذوي الأداء الضعيف على التحسين داخل المدرسة الرسمية. وتعتزف بأن «الواقع الحقيقي يمنع من تحقيق ذلك».

أمام عالم الاجتماع جمال إبراهيمي فيعتقد أن المسؤولية في تفاقم الظاهرة لا يجب تحميلها على الأساتذة بمفردهم وإنما مردها التغييرات الاجتماعية في المغرب أيضا. إن الآباء المشغولين بكثرة لا يُسمح لهم المجال للاعتناء باحتياجات أبنائهم ويفضلون الحل السهل. ويرغم أن «الآباء يفضلون التعاقد مع أفراد لمراجعة أداء أبنائهم في المدارس حتى يتمكنوا من التمتع بأوقات فراغهم».

قال إبراهيمي «لقد تغيرت المواقف إزاء الدروس الخصوصية في السنوات الأخيرة. بل أنها أصبحت موضحة العصر التي يجب اتباعها بينما كان يُنظر إليها قبل سنوات قليلة على أنها بمثابة

تلبية لرغبات التلاميذ الكسالى..

الأستاذ كريم المهدي ينفي الاتهامات بأن الأساتذة صنعوا هذا القطاع الموازي للريح وقال إن الأستاذ ولو كان لا يقدم دروسا خاصة مباشرة فإن التلاميذ يتجهون من تلقاء أنفسهم للبحث عن مراكز لتعلم الخاص المتخصصة في أي مادة يحتاجون إليها. وقال «في خلال السنوات الأخيرة، ازدهرت حرفة الدروس الخصوصية التكميلية وهذه قصة من قصص النجاح».

وبالفعل، فهناك عدد لا بأس به من الشباب الذين يتبعون هذا السبيل للإفلات من قبضة البطالة. فعلى سبيل المثال هشام الجبري الذي تخرج من كلية العلوم في الكيمياء والفيزياء عام 1994 يتعاون مع عدد من أصدقائه منذ 2006 لإنشاء مركز لتقديم دروس الدعم الخصوصي في الانكليزية والفرنسية والرياضيات والعلوم.

قال بتبرة ملؤها الفخر، كنت أقدم الدروس الخصوصية من وقت لآخر لبعض تلاميذ الجبران لكسب متواضع في نهاية الشهر. وبعد ذلك طال أمد البطالة فقررت إنشاء مشروع مع أصدقائي وحالفنا النجاح. هناك العديد منهم يأتون للاستفادة من خدماتنا.

متعلقات

سليم أحد طلبة هذا المركز وعمره 14 عاما. قال لغاربية إنه كان ضعيف الاداء في الرياضيات ولكن بفضل هشام تمكن من تحسين هذه المادة. أوضح بالقول، كنت ألقى دروسا خاصة مع أستاذي لكن رغم ذلك لم أتمكن من فهمها لأن الأستاذ كان يهتم فقط بإعدادنا لامتحانات الرسمية في الفصول الدراسية. أما اليوم وبعد سنتين في التعامل مع المركز أصبح بإمكانني اختيار تخصص مادة علمية متخصصة في المؤسسات الثانوية..

وزارة التربية الوطنية تقول إن الدولة تبذل قصارى جهدها لدعم التلاميذ الذي أخفقوا في تحقيق مستويات أعلى مثل أقرانهم. فعند 2006 تأسست وحدات المراقبة في مئات المؤسسات وهي تعزز توسيع نطاقها على مؤسسات أخرى في وقت لاحق. والهدف منها يتمثل في منع مغادرة المدارس والتعرف على التلاميذ الذي يواجهون خطر القشل ومساعدتهم بتقديم دروس تصحيحية.

ومن جهة أخرى تعمل هيئات المجتمع المدني لمعالجة القطاع، فهناك عدد من الجمعيات التي تقدم الدروس الخصوصية مجانا لتلاميذ الأسر الفقيرة لمساعدتهم على تحسين أدائهم المهني ومكافحة مغادرة التعليم الذي يمس آلاف الأطفال في المغرب. محمد السويلمي وهو عضو في جمعية الأمل حاصل على دبلوم في اللغة الفرنسية يقدم دروسا في الفرنسية والرياضيات ثلاث مرات في الأسبوع لعشرات التلاميذ في حييه. قال لغاربية، بعد فترة عملي أحاول أن أجد بعض الوقت لمساعدة الأقرين..

تابع يوضح لغاربية وابتسامة عريضة تعلو محياه، ليست لدي الإمكانيات لدعمهم من الناحية المالية ولكنني أسخر معرفتي لإفادتهم وأسعد جدا لما يحققون من نتائج مشجعة..

مغاربية



## كانت آخرها قصة الطالبة سناء حدي بأكادير حكايات عن الابتزاز الجنسي للطالبات بالجامعات المغربية

الحصول على أعلى نقطة، وهناك من رفضن ذلك فأصبحن جنائيا تقوس مريضة اختارت الدوس على كرامة الطالبات اللواتي ولجن الجامعة من أجل تحسين العلم والمعرفة. وبالمقابل هناك طالبات اجتهدن بكل الوسائل للإيقاع بالأساتذة في حبائلهن من أجل الحصول على معدل ممتاز دون تعب ولا كلل، ومنهن من ادعت واقترعت على الأستاذ لتتبرع، هي الأخرى، كي يمنحها نقطة مرتفعة. وبين هؤلاء وأولئك هناك شريحة أخرى تكون بدورها ضحية، وهي زوجة الأستاذ الجامعي، التي تعيش يوميا على إيقاع سماع أخبار مغامرات زوجها مع الطالبات، دون أن تتولى على أن تغير من الأمر شيئا.

بالتاليات. وإذا كان هناك من سارع إلى نقي هذه الأخبار والحديث عن كونها مجرد شائعات لا قيمة، وينفض النظر عن ذلك، فإن الحدث أعاد إلى الواجهة الخوض في ملف أسود من ملفات تاريخ الجامعة المغربية، ألا وهو الابتزاز الجنسي للطالبات، اللواتي يعانين في صمت، نظرا إلى ما يتوفر عليه الأستاذ من صلاحيات وسلط، تطول له امتلاك مقاييس النجاح والرسوب، وهو ما يضع الطالبة في موقف ضعيف، فتكون مخيرة بين الرضوخ والخضوع لرغبة الأستاذ وبين القول بتكرار السنة أو تغيير الجامعة أو الانتقام عن الدراسة. كثيرة هي الحكايات والروايات في الموضوع، فهناك طالبات رضخن للمساومة من أجل

أحد تلك  
حكايات فليومس

عندما أذيع خبر مقتل الطالبة سناء حدي مؤخرا بكلية العلوم بأكادير، تحدثت بعض الأخبار عن كون الأستاذ كان معروفا في الأوساط الطلابية يستحضره

## الفصائل الطلابية تجمع على معارضة التعرض الجنسي داخل الجامعات

جامعية وعلمية بدون استغلال جنسي. وقال عبد الحفيظ اليونسي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة تجنيد الوعي الطلابي، إن منظمته تستعد لإطلاق مبادرة وطنية لمواجهة ظاهرة التحرش الجنسي بالطالبات داخل الجامعات المغربية. وحسب اليونسي، فإن المكونات الإسلامية داخل الجامعة تتعامل مع الظاهرة بالنصح والوعظ للمساعدة على تصحيح الرؤية للطالبة على أنها إنسان وليس مجرد جسد فقط وهو ما تجمع عليه الفصائل الطلابية داخل الجامعات المغربية التي أكدت في مناسبات مختلفة أن التحرش الجنسي بالطالبات إساءة للجامعة وللطالبة أنفسهن الذين يفترض أن يتوحدوا فيما بينهم للحفاظ على الحقوق المكتسبة.

الجنسي وطلب الرشاوى الجنسية من قبل بعض الموظفين النافذين في إدارات الأحياء الجامعية الخاصة بالإنثا بالرباط واعتبرت المنظمة في بيان لها أن تجريم القانون للتحرش الجنسي لم يمنع استمرار وتزايد الظاهرة على مرأى ومسمع من الجميع، حيث أصبح «طقس التحرش رياضة وطنية انتقل ملعبها من الشارع إلى المؤسسات العمومية، بل حتى المؤسسة العلمية والجامعية، وقد تعدى الأمر التحرش اللفظي في طلب الرشاوى الجنسية». وطالبت المنظمة الدولة بتحمل مسؤوليتها إزاء ما يجري بالأحياء الجامعية من انتهاكات، ودعت كافة الهيئات السياسية والإعلامية والحقوقية إلى الانخراط الفاعل والجاد من أجل مؤسسات

استثمرت متفطرة التجنيد الطلابي الانشغالات الجنسية التي تتعرض لها كرامة الطالبة المغربية، وقالت إنها توصلت بالعديد من الشكاوى بخصوص التحرش الجنسي بالطالبات أثناء عمليات التسجيل بالأحياء الجامعية حيث تعرضن لمحاولات الاستغلال



عندما يتم الحديث عن قيام الأستاذ بالارتباط طائفة جنسية، فإنها ليست وحدها المتضررة من هذا السلوك، بل هناك امرأة أخرى ستدفع ضريبة، وهي زوجة الأستاذ التي تجتر ألام الحياة الزوجية، وتكبد في صمت كلما بلغ إلى علمها أن زوجها يتساقط مع الطالبات أو أنه يمتصهن إلى مكان ما، شريحة هامة من النساء تداني خامة إن كان لديهن أطفال، يفضلن الصمت والتعاطف مع واقع مزير على أن يعلنن الطلاق، لأنهن يعلمن بالبعد الذي تسبب عليه معظم النساء «الضمر» هو بفساد الجراح ما دام هناك أطفال.

## زوجات بعض الأساتذة الجامعيين يكابدن في صمت ألام خيانة الأزواج مع الطالبات سميرة تعتبر مشاركة زوجها مع امرأة ثانية أهون من خيانتها لها مع العديد من الطالبات وسليمة تدعو الله كل عام أن ينتهي الموسم الدراسي بخير

علمي أن طالبة قامت بصفعه لما حاول تقبيلها بالقوة، وفي سنة أخرى قيل لي إنه يكتري شقة مع بعض زملائه ويخصصونها لاستقبال الطالبات، فسعيت لمعرفة عنوانها وضبطته في حالة تلبس، لكن ترددت في الإقدام على هذه الخطوة خوفا من تأثير ذلك على المسار الدراسي لأطفالي خاصة أنهم في سن حرجية.

هذا حال سليمة، دائما، تصلها أصدااء السلوكات المشيئة لزوجها داخل الحرم الجامعي، ولا تقوى لا على مواجهة زوجها بما تسمعه ولا على شكايته، لكنها تحمل المسؤولية إلى الإدارة التي تسمح باستمرار هذه التصرفات دون أي تدخل، تقول سليمة بالتفعل «الجميع يتحدث في الجامعة عن سلوك زوجي، ومعنى هذا أن الإدارة على علم بجميع تصرفاته الصيانية، لكنه مازال مستمرا في سلوكاته الرعناء دون

لم تجد سليمة من تشكو إليه هم خيانة زوجها، وهي المرأة التي تحدث الجميع من أجل الزواج به، كان نصيبها من «سخطه والديها والها لأن الجميع رفض أن تلتزم بطالب لم يتم بعد دراسته، لجأت إلى إحدى الجمعيات النسائية من أجل أن تحظى بوقت تبوح فيه بكل ما يجول في خاطرها إلى مساعدة اجتماعية كرست نفسها للاستماع إلى النساء ضحايا العنف.

### زواج عن حب

«كل سنة حكاية، ولا يهدأ لي بال حتى ينتهي الموسم الدراسي ونسافر رفقة أطفالنا، كل شيء ياد على محياهم، فهو شخص لا يستحيي أن يتلذذ بالنظر إلى النساء في الشوارع خاصة البدينات منهن، أحاول قدر المستطاع أن اتحمل تصرفاته المشيئة، لكن في بعض الأحيان أشعر وتقلب حياتنا إلى شجار دائم، تقول سليمة وهي تشدب حظها القبيح الذي قادها إلى الزواج باستاذ جامعي لا يكف عن امتزاز طالباته جنسيا.

تزوجت سليمة زوجها عن حب عندما كان طالبا، وأصر على الارتباط بها رغم رفض أسرته له، كانت حينها لا تزال تلميذة.

«كان يقول لي إنه لا يقوى على تحمل الحياة بدوني، بل كان يهدد أسرتي بإقدامه على الانتحار إذا لم يزوجوني إياه، فكانت الموافقة، ولم أجد سوى حبه نواء لكل الحرمان الذي عشته في بداية حياتنا».

كانت الحياة عادية وبسيطة، ففدج زوج سليمة بفضل مساعدتها في سلم النجاح إلى أن حصل على شهادة الدكتوراه، وعين أستاذا جامعيًا بإحدى الجامعات.

### مسؤولية الإدارة

لسليمة أربعة أطفال، الكبرى تبلغ من العمر 18 سنة، وهم يدرسون جميعا في الداهم بين الطالبات، لأن الأضبار السيئة سرعان ما تصل، تقول سليمة وهي تحاول أن تخفي معاناتها بابتسامة مصطنعة.

«في إحدى السنوات بلغ إلى

الجميع يتحدث في  
الجامعة عن سلوك  
زوجي دون أن يجد  
من يقول له إن ما  
تفعله منكر

أن يجد من يقول له إن ما تفعله  
منكر ولا يلقي بشخص عهدت إليه  
بتربية الأجيال الصاعدة.

### قشور خادعة

سميرة طالبة بالسلك الثالث،  
متزوجة باحمد، أستاذ جامعي،  
سمعته طيبة بين الجميع، يساعد  
الطالبة والطالبات على إنجاز

من الجيران، فكانت صدمتها قوية عندما ردت عليها إحدى الصارات عند سؤالها لها عما إذا كان الأستاذ الفلاني موجوداً، فقالت لها الجارة عن حسن نية «إنه خرج مع زوجته» لم تكن الزوجة التي تحدثت عنها الجارة سوى طالبة باحثة تسكن معه بالمنزل لأنها تنحدر من ضواحي المدينة التي يدرس بها.

### حالة تلبس

انتظرت سميرة قبوم زوجها إلى المنزل في المساء وهي متخفية، فعاد وحيداً، وبعد وقت قصير شاهدت بأم عينها فتاة تفتح باب المنزل لتدخل بدورها، طرقت الباب ففتحت الفتاة، فادعت سميرة أنها شقيقة الأستاذ قدمت لزيارته، فدعتهما للدخول.

لم تتمالك سميرة نفسها وهي تنهال على زوجها بالضرب وتكيل له كل الشتائم، أما الطالبة فلم تجد وسيلة للدفاع عن نفسها سوى الفرار، تقول سميرة «الشعور بالخيانة الزوجية لا يمكن تصوره، خاصة أنني البسي كل رغبات زوجي، بل طلبت منه ترك دراستي والاستقرار إلى جانبه حتى لا يبقى وحيداً، ولكن كان دائماً يرفض بدعوى ضرورة إتمام دراستي، مبرر تبين أنه غير صحيح، لقد كان يريد إبعادي عن العيش إلى جانبه حتى يخلو له الجو لإقامة علاقات مع الطالبات «السايبات» على حد تعبيرها.

إصرار سميرة على الطلاق يأتي من إيمانها العميق أن بلوى زوجها ليس لها حل، فمهنته ستجعله دائماً في لقاء مع طالبات أخريات، وأن ابتزاز الجنس له لن يتوقف ما دامت لم تقدم أي شكوى في حقه. وترى أن مسؤولية ما يقع داخل الجامعة من ابتزاز للطالبات، يتحملها الجميع، سواء الإدارة التي تتغاضي، في رأيتها، عن تصرفات الأستاذ، أو الطالبة التي ترضخ وتقبل بمس كرامتها وشرفها ولا تلقي بالاً، أو الأستاذ الذي يستغل سلطته للعبث بالدور الموكول إليه، والمجتمع الذي يقبل التعايش مع هذه الظواهر المقيتة.

البحوث في أحسن الظروف، غير أن هذا الرجل لا يشرد في اصطحاب الطالبات اللواتي يشرف على بحوثهن إلى منزله، خاصة أن زوجته غير مقبلة معه للتابعته الدراسة في مدينة أخرى.

تفكر سميرة في الانفصال عن أحمد خاصة أنهما ينون أطفالاً، لأنها غير مستعدة لتحمل خيانة زوجها، حسب قولها، فهي تقول إن الزواج من امرأة ثانية أهون من استمراره في الخيانة مع العديد من الطالبات، تحكي سميرة عما يحدث في صدرها من ألم «إن زوجي مميزات تعتبرها العديد من النساء من صفات الرجل المخلص، فهو قليل الكلام، يتميز بالحياء، غير أن ما يصلني من أخبار حوله يجعلني حائرة، هل بالفعل ما يقال عن زوجي صحيح أم لا؟



### مسؤولية ما يقع داخل

### الجامعة من ابتزاز

### للتطالبات يتحملها

### الجميع سواء الإدارة أو

### الطالبة التي ترضخ له



عملاً بمبدأ التاكيد والتثبيت من كل ما يصلها من أنباء عن قيام زوجها بابتزاز طالباته اللواتي يشرف على بحوثهن، قامت سميرة بزيارة إلى المدينة التي يدرس بها زوجها، وذهبت إلى منزله، خاصة أنه كان يرفض دائماً اصطحابها إلى المدينة التي يدرس بها ويبرر ذلك بأنه يأتي أسبوعياً إليها فلا داعي لتتعب نفسها بالسفر، اختارت سميرة توقيت تدريسه بالجامعة حتى تتاح لها فرصة تقصي الأخبار



## طالبة هددت أستاذها بإحراقه بالبنزين بعدما تحرش بها

الامتحان الكتابي بالمدرج بالكلية نفسها، ففوجئت بأستاذ لها بنزع منها ورقة الامتحان لكتبت تقريراً بشأنها، فاعترض أحد الأساتذة على خطوته، مطالبا إياه بالليل، فلم يجد رداً، وفي اليوم الموالي كرر الأستاذ الطريقة نفسها مع الطالبة نفسها، وبعد انتهاء الامتحان أسرت الطالبة لمقربين منها أن الأستاذ أراد الانتقام منها واتهامها بالغش لأنها رفضت عرضه المتكرر بإقامة علاقة جنسية معه، وهو الذي حاول جاهداً لقاعها خارج أسوار الكلية. وبإحدى الجامعات المغربية كان أحد الأساتذة معروفاً بابتزازة للطالبات وبمعاصنهن، ولا يالو

الأولى: طالبة كانت تدرس بشعبة اللغة الفرنسية. كانت جميلة وحذابة، وقد حاول أحد أساتذتها إجرامها واستمالتها قصد إقامة علاقة غرامية معه، غير أنها رفضت وتلبست بخيار الرفض وعدم الانصياع، ومنحها نقطة ضعيف لإقصائها، وعندما علمت بالأمس، حملت قارورة بنزين وأخذت تبحث عن الأستاذ لأنها كانت تنوي إحراقه، لكن علم بعض الموظفين بالقصة من إحدى صبيحات الطالبة، وهو ما جعل الخبر ينتقل إلى الإدارة، التي ابليت الأستاذ الذي أخفى عن الأنظار خلال تلك الفترة خوفاً من انتقام الطالبة. وفي سنة 1998 كانت إحدى الطالبات تجتاز

يمكن وصفهم بالمراهقين أو المتصابين الذين لا يجدون حرجاً في استمالة الطالبات وابتزازهن جنسياً، هم أساتذة جامعيون يجتهدون ويبتكرون وسائل وأساليب عديدة لاستدراج الطالبات لإقامة علاقات غرامية معهن.

معروفون داخل الكليات بأنهم متخصصون في الابتزاز والتحرش الجنسي، وكل من عبرت من الطالبات عن الرفض وعدم الرضوخ يكون جزاؤها الانتقام باستعمال سلطة النقطة.

حالات عرفتها كلية الحقوق بمراكش ما بين سنة 1998 و2000، رواها لنا أحد الأساتذة الجامعيين.

جهداً في اختبار الجميلات منهن لإغرائهن بمنحهن النقاط المرتفعة شرط تلبية رغباته الجنسية، ولما شاع الأمر في صفوف الطلبة بدأ بعض المشاهدين يلقبون عجالات سيارته انتقاماً منه على سلوكه.

سلوك كان يستفز الأستاذ ولا يعرف دوافع الذين يكررون هذا «الاعتداء» في كل مرة، وفي سنة 2000 لحا الأستاذ نفسه إلى التحرش الجنسي بطالبة متزوجة، فما كان منها إلا أن نصبت له كعباً حتى تقدم عليه الحجة وتقدمه إلى القضاء، غير أن خطتها فشلت بعدما أسر إليه أحدهم بما تخطط له الطالبة المذكورة.



## طالبان تتنافسان لربط علاقة مع أستاذهما فسقطتا معا في شبابه

بمدينة مراكش الحمراء، احترم الشناقل بين طالبين حول استاذ جامعي، واحدة كانت محسوبة على الطلبة «الناشطين» أي الذين لا تربطهم بالكلية إلا بطاقة التسجيل ويتغصون بحسابات يومهم بين المقصف وحجراتهم وبعضون ليلهم في «القصور» ومطالبة من الذين «يتطوعون» بمساعدة الإداريين في مهام تسجيل الطلبة الجدد ومساعدة كل من يريد أن تسدي إليه أي خدمة.

كانت الطالبتان صديقتين حميمتين، إحداهما كانت أولى من ربطت علاقة غرامية سرية بأحد الأساتذة بعدما سعت في وراءه، وما دام الأمر خارج سور الكلية ويعيدنا عن حجرات الدراسة فلم يكن الطلبة يرون أي أثر لهذه العلاقة التي سرعان ما اكتشف أمرها في صفوف الطلبة بعد خصامها مع صديقتهما.

الصديقة الثانية التي كان بعض القراء يلقبها بـ«ماروخا» نفرا لسمرتها التي كانت تشبه الشوكولاتة الإنسانية الشهيرة، حسب ما أكد أحد الطلبة الذين درسوا معها في الجامعة، دخلت على الخط وحاولت «سرقة» الأستاذ من خليلته «الإدارية» وحين اكتشف أمرها، قررت التخلي عن علاقتها الغرامية بالأستاذ، لأنها لا تحب «المأكلة المشروكة» حسب التعبير الدارج، وكانت الفترة فترة امتحانات الخرج، والتحا الأستاذ إلى الابتزاز، وأنجح «الفتاة الشوكولاتة».

يقول الطالب للمساء: «تم امتحانها معي شفويا، كنا أربعة، سألني أربعة أسئلة فاجبته عن ثلاثة واختلف بيننا النقاش في واحد، وسأل بحري سؤالين أو ثلاثة، فيما سأل «ماروخا» سؤالاً واحداً بسيطاً، وحصلت «المحتدة» مثلي على 20/16».

الفتاة الأخرى، «الإدارية» التي «سفن» عليها راسها، كانت في كل مرة تدخل مع مجموعة، وكان هذا الأستاذ يقسم طلبته إلى مجموعات من أربعة أو خمسة على الأكثر، ويسألهم بضعة أسئلة، ورغم ذلك كان أغلب الطلبة ينجحون في موادهم لأنه كان «سخياً» نسبياً، لكنه يرجعها بعد أن يحاصرهم بأسئلة الملقر فكان هو الوحيد المؤهل ليقول إن جوابها صواب أو خطأ كانت في كل مرة (وقد دام الأمر قرابة الأسبوع) يرجعها فيه ليمنحها فرصة المراجعة والتجهيز الجيد حينما يدعي، أو ليحطم معنوياتها ويزيل عنها «سحابة الرأس».

وتقصد الفتاة التي وضع الأستاذ الحواجز أمامها، العديد من زملائها ممن تراهم مرجعا في أسرار الدراسة، وتعيد عليهم الأسئلة التي طرحها الأستاذ عليها والأجوبة التي ردت بها عليه، والتي كانت ستكون أجوبة أي طالب سئل في الموضوع. فكرت الطالبة جيدا وأدركت أن رفضها للروضح للأستاذ سينعكس على مسارها الدراسي وستقتل بعدما اعتبرت في بداية الموسم أن الحظ انقسم لها، وأن علاقتها بالأستاذ ستثمر ويكون لها «طيب الأثر»، فلم تجد وسيلة سوى التسليم بضرورة «الأكل» مع صديقها السمراء من نفس الطبق، فسعت إلى مصالحة الأستاذ والعودة إليه، والتودد إليه، لتفتح معه العلاقة من جديد، لأنها لا ترغب في أن تضيع السنة الدراسية، فكان لها ما أرادت فحصلت على نقطة 16/20 مثلها مثل زميلتها.



أحمد بنعمو: أستاذ علم النفس بكلية علوم التربية قال إن بعض الأساتذة يشتهرون داخل الأوساط الجامعية بأنهم من أولئك الذين يطلق عليهم «عليهم خضرين».

**أحمد بنعمو: هناك حالات من الطالبات يكن هن الباديات بالتحرش من أجل الحصول على أعلى النقط**



أحمد بنعمو

للأنفاس، وقد يحدث هذا دون إرادة أو قصد منه، ولكن أحيانا يكون ذلك من لدته لإرضاء نرجسته وغروره الذكوري، ويذكر سعار المناقشة المحترمة حوله، عبر الإصرار على مزيد من النائق واللباقة والاهتمام بالمظهر الخارجي... وهناك نوع آخر يبدي في الظاهر الوفاق ويظهر الحشمة ويكتنم، ولكنه لا مانع عنده من اقتناص الفرصة كلما أتاحت له، دون أن يترك لذلك أشرا أو بخلف خلفه أي دخان ولا يسمع عنه أي شيء، إلا في بعض الحالات النادرة بعد مرور الوقت.

- إلى أي حد يمكن اعتبار هذه الظاهرة خطيرة؟

■ بعد كل هذا، هل يمكن أن نصف

تضيق السنة بأكملها. ولا يخلو الموضوع من بعض الطرائف المضحكة. المحكية. كأن يكون الأستاذ في مثل سن والد طالبة أو كه بنات طالبات، وهناك من الطالبات من تلجأ إلى فضح الأستاذ بطريقته الخاصة، وهذا ما جرى وسمعا به خلال الثمانينيات، إذ إن طالبة اتفقت مع زملائها من الذكور على الحضور إلى جانبها إلى مكان الموعد الذي اتفقت عليه مع الأستاذ، هذا التصرف جعل الأستاذ يصاب بالحرج عندما الفضح أمره.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك

**عندما يعم الفساد وينتشر على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال، لن تبقى الجامعة بمعزل عما يقع على مستوى جميع الأصعدة والميادين**

حالات من الطالبات يكن هن الباديات ومبدؤهن هو الحصول على أعلى نقطة، دون جهد ولا مثابرة ولا سهر الليالي، فـ«مقترحن» أنفسهن من أجل الإيقاع بالأستاذ «الضعيف».

وفي هذا الصدد، لا بد من التمييز بين الأساتذة الذين يتعرضون لمثل هذه القواهر، فقد يكون الأستاذ شابا انتقا، وسما وغير متزوج، أي ما يزال «مشروع» زواج لأي طالبة من الطالبات، وهذا الصنف من الأساتذة يولد بعض

- تسجل الجامعات المغربية العديد من حالات الابتزاز الجنسي الذي تتعرض له الطالبات، ما رأيكم في الموضوع؟

■ قبل الجواب على هذا السؤال، لا بد أن نطرح بعض الأسئلة من قبيل: هل هذه الظاهرة أصبحت شائعة إلى درجة يمكن القول إنها تستحق أن ندق بسببها ناقوس الخطر؟ هل هذه الظاهرة موجودة في كل كلية وفي كل جامعة؟ وهل هذه الظاهرة حديثة العهد أم أنها وليدة الزمن الحديث؟ أم أن لها إرثا صلاتا قديما؟ عبيدة هي الأسئلة التي تتناسل حول الموضوع، ويمكن الجزم بأن ظاهرة الابتزاز الجنسي الممارس على الطالبات كانت موجودة منذ السبعينيات من القرن الماضي في بلدنا، خاصة في المدن التي كانت توجد بها جامعات في تلك الفترة، مثل الرباط وفاس ومراكش وغيرها من المدن، وكان وقتها بعض الأساتذة يشتهرون داخل الأوساط الجامعية بأنهم من أولئك الذين يطلق عليهم بالتعبير الدارج «عليهم خضرين»، كناية على أنهم يضعفون أمام الجنس اللطيف، ولو كان هذا الجنس اللطيف من الطالبات. بعض الحالات تكون معروفة ومعلنة، فكم من أستاذ جامعي دخل قفص الزوجية بعدما ظن أن علاقته الجنسية ستكون عابرة مع إحدى طالباته.

ينبغي التمييز في هذا الجواب بين كثير من المواقف والحالات التي ذكرت، فبممكن القول إن هناك حالات مرضية تحتاج إلى علاج يشرف عليه محلل نفسي، لأنها تكون حالات غير سوية ومتحرفة والسلوك فيها غير متكافئ بين الطرفين، وهما طرف قوي، وهو الأستاذ الذي يستعمل سلطته المطلقة ويستغل النفوذ الذي لديه في التقبيل، فتتم المقايضة والابتزاز الجنسي، وفي بعض الحالات قد يؤدي الأمر إلى انقطاع الطالبة عن الدراسة، لأن الأستاذ يقف سدا منيعا ويحول دون انتقالها إلى القسم الموالي أو الحصول على شهادة نهاية التخرج، وإلا سيكون السبيل الوحيد هو الخضوع كي يقضي الأستاذ وطره من الطالبة. والخطر في الموضوع هو أن الطالبة دائما تكون أمام خيارين إما أن تخضع وترسخ لهذا الذنب المشري، الذي هو في جلد أستاذ، أو ترفض فتبحث عن تغيير الشعبة أو الكلية، وقد



الاستاذة تحت عنوان «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» ويثال المهتم ما يستحقه من العقاب، لما تجرأ آخرون على الإقدام على مثل هذه السلوكيات.

أذكر أنه في الولايات المتحدة الأمريكية قد تحصل مثل هذه الأحداث والانتزاعات، خاصة في الجامعات الخاصة التي يؤدي أصحابها رسوم الدراسة لكن تقوم الحركات النسائية القوية بالتصدي لكل هذه الأفعال.

لكن بالمغرب لم تصل جمعيات المجتمع المدني المهتمة بمثل هذه الملفات إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه، كي يصبح هناك نوع من الردع والزجر والإدانة، كما لا ننسى أنه لم تعد إدانة مجتمعية لهذه الأفعال كما هي السابق، لأن هناك طالبات أصبحن محط شبهة، فهناك أحياء جامعية أصبحت مراب سيارات لمرضى بالوسواس الجنسي يقومون بتصرفات مخجلة، كما أصبحت مقارعة النساء في الشوارع سواء كن طالبات أو غير طالبات، متزوجات أو غير متزوجات شيئا عاديا، فهذا يدفعنا إلى القول إننا أمام مشكل مجتمعي عام وخطير، والقطاع الجامعي جزء منه، ولكنه يخضع في نواحيه وفوائده إلى كل الظواهر المجتمعية التي يصبح فيها الانحراف والجور منتشرا بهذا الشكل، ولا يستثنى مثقفا ولا جاهلا ولا متعلما.

- إلى أي حد يمكن اعتبار القضية لها علاقة بالجانب القانوني؟

■ اعتقد أن المعركة حقوقية، فلا بد للمنظمات المهتمة بحقوق المرأة أن تناضل كي يصبح بإمكان الطالبة أن تدرس في جو سليم بعيدا عن كل ابتزاز أو ضغط أو إكراه أو اضطهاد، كما ينبغي أن تتحمل الإدارة مسؤوليتها، غير عرض الأستاذ على لجنة تأييدية لمناقشة الموضوع، وإذا تلقت الإدارة أي شكاية فعلية أن تقوم بالبحث والتحري والدقة من أجل بحث مدى صحة كل الادعاءات، خاصة أن العديد من الاستاذات معروفون لدى الجميع بأنهم يمتزجون الطالبات جنسيا.

فالمسؤولون عن الجامعة مطلوب منهم حماية الطالبة من أي انحراف أخلاقي وقعي، ومن كل تسبب أو انتهاك لكرامتهن داخل المؤسسات الجامعية.

أن يكتب المهتمون من مربين وعلماء نفس ومسؤولين إداريين وجامعيين من أجل تدارس المشكلة دراسة تفضي إلى نتيجة جيدة.

- كيف تنظر إلى مستوى انتشار ظاهرة الابتزاز الجنسي للطالبات بالمغرب؟

■ لا نقول إن الابتزاز الجنسي وقف على البيئة المغربية، ولكن الحديث عنه يوجد بالمغرب بنسبة أكبر من أي بلد عربي آخر، كما أن المغرب من بين البلدان العربية والإسلامية التي توجد فيها ظاهرة الابتزاز الجنسي بالجامعات بشكل أوسع وأكبر من أي بلد عربي وإسلامي آخر.

ولا بد من الإشارة إلى أنه، ربما، كلما تعلق الأمر بالأخلاق والقيم، ينبغي أن نعلم أن هناك إما ضعفا في الوازع الديني لدى الأستاذ الذي من المفروض فيه أن يكون القدوة والمربي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أو أن الأمر مرتبط بظاهرة مجتمعية ككل، أي أنه عندما يعم الفساد وينتشر على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال، لن تبقى الجامعة بمعزل عما يقع على مستوى جميع الأصعدة والميادين، بمعنى أن مجتمعنا يعرف مرحلة انتقالية، ويعرف صراع قيم ويعيش بعض الانحلال والتفكك في المنظومة المجتمعية وتفككا خطيرا لا ندري متى سيتم تجاوزه؟

- يشاع في صفوف الطلبة أن الإدارة دائما تساند الأستاذ، لذلك تتردد الطالبات في التبليغ عن الابتزاز الجنسي الممارس عليهن، فمتن من ترسخ ومنهن من تتحيل على الأستاذ وتقدم له الوعود إلى حين انتهاء السنة الدراسية، فما قولك؟

■ هذا صحيح، ولكن لا ننسى أن هناك جانبا خطيرا، وهو عندما يتعلق الأمر ببهتان وكذب وافتراء، لذلك فإن موقف الإدارة يكون صعبا، أما الحديث عن مساندة الإدارة للأستاذ وكان ذلك أصبح سنة وتقليدا، أي أن الإدارة دائما تنظر إلى الأستاذ على أنه على حق، هذا الموقف غير صائب، لذلك عندما قلت إن الفساد قد عم، فأنا أعني جيدا ما أقوله، فلو كان القضاء سليما فإنه عندما ترفع قضية من هذا النوع إلى القضاء العادي أو الإداري، وتعرف الطالبة أنها ستنال حقها، دون أن يحتل الأستاذ بدعم

هذه الظاهرة مثل ما يعرف بدونا المحارم، باعتبار أن الأستاذ يكون في مرتبة الأب والمربي، أم أن هذه الظاهرة أضواء أو أخطر؟ إن هذا يحتاج إلى تضافر كل الجهود من قبل كل أصحاب التخصصات، سواء كانوا معالجين نفسيين أو أطباء عقلانيين أو علماء اجتماع وتربية من أجل رصد الظاهرة والتفكير في حلول مناسبة لها.

كما ينبغي أن لا نغفل الجانب التربوي، ونفكر في وسيلة تمكن معها مؤسساتنا التعليمية، سواء في الثانويات أو في الجامعات، من الحديث حول هذه السلوكيات إذ أصبح التحسيس بها ضروريا. ولعل ما حدث بمدينة أكادير وما يحدث من الفضائح يتطلب



الوجه الآخر لابتزاز الجنس في الجامعات، مقلاته طالبات يستغلن كل الوسائل الممكنة لاستغلال الأساتذة وإغرائهم، فبعد النظر بقلعة مولقة أو بزواج مثالي، له مركز اجتماعي مرموق، منهن من تقبل بارتداء ملابس فاضحة وشيفرة لعلها تحرك في سن الأستاذ شيئاً يجعله يستغل في علاقاته الجنسية ويصل إلى هدفها المنشود، ومنهن من تهم الأستاذ بالتحرش الجنسي، بها ظلماً وضرباً، وغالبها الانتقام منه فقط، لأنه منحها القطة التي تستلحقها.

### الوجه الآخر للتحرش الجنسي داخل الجامعات

## طالبات يتحرشن علانية بالأساتذة وأخريات يدعين ابتزازهم لهن كذبا وبهتاناً

تحكي نادية، أستاذة جامعية، حكاية زميل لها كان يدرس معها في الجامعة، اتهمته طالبة بالتحرش بها، فكانت النتيجة انهيار حياته الأسرية التي التي التفت لمدة طويلة بالاستقرار والنظام المتبادل بينه وبين زوجته.

تحكي نادية، أستاذة جامعية، حكاية زميل لها كان يدرس معها في الجامعة، اتهمته طالبة بالتحرش بها فكانت النتيجة انهيار حياته الأسرية

الأسلوب الوعظي، فيقول إن الجامعة هي مكان للحصول الدراسي وليست مكاناً لأي فعل آخر. غير أن الطالبين لم تستوعبا جيداً رسائل الأستاذ المشفرة، واستمرتا في التحرش به، فلم يتحمل ردة فعلهما الخالية من الألب واللباقة، وما كان منه إلا أن قدم لهما إنذاراً شفوياً مفاده أن تكفا عما تقومان به من تحرش يومي أو يقدم بهما شكوى إلى إدارة الجامعة، فغابت الطالبتان عن حصته لمدة أسبوع لتعودا من جديد، ولكنهما هذه المرة استوعبتا الدرس جيداً، إذ شوهدتا مرتدتين ثياباً مناسبة، ولم تعودا تحتلان الصف الأول. قصة محمد، كما رواها أحد المقربين منه، ليست سوى نموذج من حالات أخرى للأساتذة كانوا ضحايا تحرش الطالبات، لكنهم «يضعون» هم بدورهم ويلتمسون الأعذار لطالبات ربما يعتبرنهن في سن المراهقة، فيربؤن بأنفسهم عن الرد على مثل هذه السلوكات.

### «خواب البيوت»

كثيرون هم الأساتذة الذين كانوا ضحية افتراء وكذب وبهتان طالبات جامعات، بعدما قُبلن في مساهن الدراسي، إذ لم يجدن وسيلة للانتقام من بعض الأساتذة سوى إشهار سلاح التحرش الجنسي في وجوههم واختلاق قصص من وحي خيالهن.

تقول نادية: «منح زميلي للطالبة نقطة (20/6)، لأنها كانت مسؤولة، فاستمرت وضعها الاجتماعي الراقي لتخبر والدنا، الذي كان يتمتع ببعض النفوذ، أن الأستاذ

محمد، أستاذ جامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، كانت تحاصره مرات عديدة محاولاً لطالبات يرغبن في الإيقاع به في فخ الخيانة الزوجية، يجتهدن بكل الوسائل لاستمالته، مستعملات كل الأسلحة النسائية المتنوعة، بدءاً بالنظرات الثاقبة وانتهاء بارتداء ملابس تكتف عن الجزء الأكبر من أجسادهن، وفي كل سنة يتعرض لسيل لا بأس به من التحرشات لا. في إحدى السنوات التي كان يدرس خلالها في الكلية المذكورة تكرر مشهد يومي اعتاده الطلبة، ويتمثل في تنافس طالباتهن على احتلال الصف الأول من المدرج، إحداهما تصطف شعرها وتضع كل أنواع الزينة على وجهها وتبرز جزءاً من صدرها، والأخرى ترندي تنورة قصيرة لا تغطي سوى جزء بسيط من نصفها السفلي، هكذا دأبت الطالبتان على استعمال كل الوسائل لإغراء الأستاذ الشاب الذي يتميز بالجدية وبأسلوب راق في التعامل. تصرف الطالبتين كان محط تنديد الطلبة الذين كانوا يتابعون أطوار عملية

### عندما يدخل عبد الله

### إلى المدرج يجد عدداً

### لا بأس به من الفتيات

### جالسات في الصف

### الأمامي، مرتديات

### أحسن الملابس ومنهن

### من تفضل الملابس

### الكاشفة والشفافة.

الإغراء. والأستاذ لا يلقى إليهما بالاً. ولكي يرد عليهما بطريقة لبقية، تحدث ذات مرة خلال الدرس عن أهمية الاستقرار الأسري وقدم نفسه كمثال لزوج يعيش حياة مستقرة رقيقة زوجته التي يحبها، كما يلجأ أحياناً إلى



وسبما وأنيقا، وكنت أرى نظرات الإعجاب في عيون بعض الطالبات، فأتقاضي الوقوع في أي خطأ من هذا النوع، فكنيت أتقرب كثيرا من الطلبة الذكور وأحسن معاملتهم، وأتعامل بفضافة مع الطالبات حتى لا تفهم من تصرفاتي أي إشارة على أنني مستعد للتجاوب مع دعواتهن الخفية.

عندما يدخل عبد الله إلى المدرج يجد عددا لا بأس به من الفتيات جالسات في الصف الأمامي، مرتديات أحسن الملابس ومنهن من تفضل الملابس الكاشفة والشفافة.

يطرحن الأسئلة في كل صغيرة وكبيرة، ومنهن من تدعي عدم الفهم لإشارة انتباه الأستاذ الذي يقاوم كيد الطالبات الذي لا يتوقف.

وعندما تنتهي الحصة الدراسية، تركض بعض الطالبات إلى الأستاذ، فيطرحن أسئلة أخرى راغبات في فهم دقيق للدرس، فكان عبد الله يسابر شغيفين ويتقاضي الاستجابة لتحريشهن العنفي، لينصرف في هدوء.

من الذكريات التي ما زالت راسخة في ذهن عبد الله أنه عند نهاية الموسم الدراسي، كان الغياب هو سيد الموقف بالنسبة لجل الطلبة. وذات مرة دخل إلى المدرج فوجد الفتيات فقط يحكي عبد الله عن هذه اللحظات قائلا: «كانت بعض المواقف تثير الضحك والسخرية، فذات يوم ادعت إحداهن الإغماء وبعد الاتصال بالإسعاف تبين أن الأمر مجرد مزحة لا غير».

ويرى عبد الله أنه من غير العدل أن يظل الحديث عن تحرش الأستاذ بالطالبات وإغفال تحرش الطالبات بالأستاذ، وإن كان هذا النوع من التحرش موجودا بنسبة أقل والذي «لا ينجو منه إلا ذوي العزيمة القوية، الذين يتحاشون السقوط في الرقبة» حسب قوله.

تحرش بها جنسيا فصدته عنها، وكرد فعل على ما حدث منحها نقطة ضعيفة، فما كان من والدها إلا أن قدم إلى منزل الأستاذ فكل له أقبح النعوت والشتائم، وصدده إذا لم يتراجع عن تلك النقطة، فإنه «سيدخل لدى بعض ذوي النفوذ كي يطرده من الجامعة». ثم يتحمل الأستاذ ما حدث، خاصة أن زوجته وبعض أقاربه تابعوا رواية والد الطالبة، فقرر عدم الاستجابة لضغوطه، وأقهمه أن توجيه هذا النوع من التهم إليه ليس بالشيء الهين، ويتضمن مسا خطيرا بسمعته الطيبة، فتثبت بما منحه للطالبة وطلب منه أن يفعل ما شاء لأنه لن يرضخ لأي تهديد من هذا النوع.

حاول والد الطالبة أن يلبسوش على الأستاذ لكنه لم يفلح، وكانت النتيجة أن الطالبة رسبت والأستاذ استمر في مزاولة مهنته، لكن وقع ما لم يكن في الحسبان، إذ إن زوجة الأستاذ طلبت الطلاق منه بتهمة زواجها بخيانته لها. ورغم كل محاولاته إبعاد التهمة عنه وشرح وجهة نظره، فإن الزوجة لم تصدقه وتساندت في تعنتها، وواصلت إجراءات المحكمة، دون التأكد من تورط زوجها فكانت النتيجة الطلاق.

### أسئلة دون مبرر

عندما عين عبد الله بإحدى كليات مدينة الدار البيضاء، كان ما زال وقتها عازبا. حاولت بعض الطالبات التقرب منه، مستخدمات العديد من الوسائل المختلفة. ولاتقاء شرهن، حسب تعبيره، قام بوضع خاتم زواج بأصبعه ليضع حدا لمطامعهن، لكنهن أدركن أن ما فعله مجرد خدعة، بعدما اجتهدن في البحث في حياته الشخصية وأصله ومسقط رأسه وتاريخ ازدياده. يقول عبد الله مازحا: «كنت وقتها شابا

نائب رئيس جامعة ابن زهر ياكادير قال إن التربية على السلوك المدني تساهم على تحديد العلاقة بين مختلف الأطراف داخل الجامعة

عمر حلي: يجب على الجامعات أن يسهل على طلبة التربية على السلوك المدني حالة تعرضه في الحرم الجامعي

جنسيا مشكل قائم وموجود لكنه ليس بالشكل الذي يتم به تناول، واعتبر أن القضية لا تمثل ظاهرة، بل هي مجرد حالات نادرة ومعزولة تعرفها بعض الجامعات.

غير أن أحد الأساتذة الجامعيين أكد أن الموضوع يدخل في خانة المسكوت عنه، لارتباطه بالمثلية التي تخشى على مسارها الدراسي وانتقام الأستاذ منها إن هي قامت بفصح ما تتعرض له من ابتزاز من قبل أساتذتها.

وبخصوص المسطرة التي تتبع عادة في مختلف الجامعات، أكد عمر حلي، نائب رئيس جامعة ابن زهر ياكادير، أنه في حالة تعرض طالبة للابتزاز من لدن الأستاذ، فإن عليها أن تمتلك الشجاعة الكافية لاتباع المسطرات والقوانين الجاري بها العمل، سواء عبر اللجوء إلى وضع شكاية أمام القضاء أو اللجوء إلى مجلس الجامعة ليتخذ الإجراءات المناسبة في حق الأستاذ الذي يقدم على أي سلوك من هذا النوع.

وقال حلي، في تصريح له المساء: «نادرا ما تصل هذه الحالات إلى رئاسة الجامعة، لأنها تعالج على مستوى الشعب بطريقة اجتماعية ويتم تدخل أطراف على الخط لعقد الصلح بين الطالبة والأستاذ، وإذا ما وقعت واقعة فإنها تعرض على اللجنة العلمية والتي تكون لها صلاحية اتخاذ القرار المناسب».

وأوضح نائب رئيس جامعة ابن زهر ياكادير أن العديد من العوامل

لم يرغب

العديد من

الأساتذة الذين

تحدثت إليهم «المساء»

في الخوض في موضوع

ابتزاز الطالبات، فمنهم من

تعلل بوجود أساتذة أكفاء

يمكنهم الحديث أفضل منهم،

ومنهم من طلب إعفاءه بشكل

مباشر وصريح.

وهناك من فضل الحديث دون

ذكر اسمه، تجنباً لإثارة مشاكل

مع زملائه أو أسرته، خاصة

في الظروف الراهنة، معتبرا أن

الخوض في حديث من هذا النوع

قد يسبب له العداوة ويخله في

مقاييم هو في غنى عنها، ومن

هؤلاء أستاذ في علم الاجتماع،

أوضح أن ابتزاز الأساتذة للطالبات

ومن بينها الخشمة والخوف تجعل الأطراف المعنية تفضل التزام الصمت.

وذكر أن هناك طالبة كانت تتابع دراستها بجامعة ابن زهر كانت لها الشجاعة كي تبلغ عن تحرش أستاذ جامعي كان يدرس بشكل عرضي بالجامعة، فتدخل رجال الأمن الذين أنجزوا محضرا في الموضوع وأحيل الملف على المحكمة.

وحول تسيير الإدارة على بعض الأساتذة وعدم محاسبتهم، بالرغم من ورود شكايات، ومطالبة الإدارة الطالبات بالدليل على ادعائتهن، قال حلي: «هذا غير صحيح، فمجالس المؤسسات منتخبة وتضم الأساتذة والطلبة على السواء ولا يمكن أن تقف الإدارة إلى صف الأستاذ دون مبرر، بل تكون مهمتها هي تحديد المسؤولية، إضافة إلى أنه في الوقت الحالي لم يعد الدليل عائقا، فابتزاز الطالبة يدخل ضمن وسائل الإثبات المتاحة، وأشار المتحدث نفسه إلى أهمية الدور التربوي في الموضوع من أجل التربية على السلوك المدني داخل الجامعات أو المؤسسات التعليمية، سواء نعلق الأمر بمحاربة الابتزاز أو التحرش الجنسي أو السب والتنم واستعمال الفاظ غير لائقة، لأن الهدف من فتح أوراش التحسيس والتربية على السلوك المدني داخل المؤسسات التعليمية هو تحديد العلاقة بين مختلف الأطراف، على درب تحصين المؤسسات التربوية من كل السلوكات الخشنة.



لبنى غادرت فصول الجامعة وهي تحمل ذكرى سوداء عن أهل العلم والمعرفة

## فاطمة دخلت لإجراء الاختبار الشفوي فأخذ الأستاذ في تأنيبها لأنها تتكبر عليه وسعاد نشبت أظافرها في وجه أستاذها الذي حاول تقبيلها عنوة

الإجازة، فوافق على ذلك. تقول لبنى: «كان هدفي هو أن أتمم البحث وسنتي الدراسية وبعدها أواجهه أمام الإدارة، لكنني فشلت رغم ذلك، لأنه كلما غازلني لا استجيب لكلماته، فأدرك اللعنة، والحق علي أن أرافقه إلى البيت، فرفضت ليعلم علي حريا ضروبا، وكلما أتممت فصلا من فصول البحث، يطالبني بإعادة صياغته من جديد، فأفعل، حتى أنهيت البحث كله، فقال لي إن ما قممت به دون المستوى المطلوب فعليك إعادة صياغة البحث من جديد، فما كان مني إلا أن غادرت الجامعة إلى غير رجعة».

«بعد ذلك الحين وأنا أدعو الله أن ينتقم منه، لأنه سبب لي معاناة نفسية كبيرة، فأصبحت أكره كل الأساتذة وأحقد عليهم».

تقول لبنى باستياء عميق: تزوجت لبنى من شاب ثري فزوّجت بطفلتين، ضاعفتا معاناتها النفسية، لأنها لا تشوي تدرسيهما عند الأساتذة الذكور، وستصبح لهما عندما يصلان إلى سن التمدريس عن مدرسة تدرس بها النساء خوفا عليهما من أي تحرش أو استغلال جنسي.

تخشي لبنى حرمان طفليتها من إتمام دراستهما بسبب إصرارها على أن تدرسيهما نساء، ولا يمكن بأي حال توفر هذه الإمكانية في مرحلة الإعدادية.

### اقتطاع عن الدراسة

بإحدى الجامعات بمراكش تعرضت سهام لأبتزاز جنسي من قبل أستاذ جامعي، ففي موسم امتحانات نهاية الفصل الرابع، كان الأستاذ الذي لم يحضر إلا حصتين أو

ثلاثا في الموسم كله، قد فرض على الطالبة شراء كتاب اقتطعه من رسالته في الدكتوراة، لأنه حسب ادعائه يمثل مقر الفصل، وكان الامتحان شفويا.

سهام المسكينة، كما روت لزملائها وقتها، والدموع تنهمر يسفاه على وجهها الشاحب.

خوفا وبعثه من جرة ووقاحة الأستاذ، لم تسال حين دخلت إلى حجرة الامتحان عما فهمته من الكتاب، بل هجم عليها متجاسرا بعبارته: «نتي إلا بغيتي تنجحي خاصني شموك فشي قعيدة» دون أن يترك لها ابني هامش للمناورة، إذ كان يعرف قيمة السلطة

تقول عزيزة: «عندما يتم الحديث عن ابتزاز الطالبات جنسيا داخل الجامعات ينبغي أن يتم التركيز على دور إدارة الجامعة في الإبتزاز بالليل، لعل هذا سيدفع الجيل الجديد من الطالبات، خاصة مع توفر المعلومات، إلى تسجيل كل ما يدور من حديث بين الأستاذ والطالبة، حتى تجد الليل الملموس في تقديمه إلى الإدارة في حالة تحرش الأستاذ بها».

إصرار الإدارة على تقديم الليل، ورفض عزيزة الرضوخ لرغبة الأستاذ كان سببا في تكرارها السنة بسبب منحها نقطة دنيا من قبل الأستاذ المختار.

### معاناة نفسية

غادرت لبنى فصول الجامعة بغاس، وهي تحمل في مخيلتها ذكريات سوداء عن أهل العلم والمعرفة، فهي لم تكن بحث الإجازة الذي كانت تحضره بسبب تعرضها للابتزاز الجنسي من أستاذها، وكانت طالبة جميلة وجذابة، وكانت متفوقة في دراستها، ومواظبة على الحضور ومختصة ومجدة، وكان يضرب بها المثل في صفوف الطالبات لما تتميز به من حسن الخلق وجمال الخلق وحسن الإبداع والاجتهاد، كان طموحها هو الحصول على الدكتوراة والتدريس بالجامعة، غير أن كل أحلامها أجهضت بسبب انانية أستاذها المشرف الذي كان يسعى ضافدا لإقناعها بإقامة علاقة معه، كان يقابل رفضها باللامبالاة أحيانا وبالتهديد ثارة أخرى، صمدت وصمدت ولم تخبر أسرته.

طلبت منه تأخير طلبه إلى حين إنهاء بحث



### طلبت عزيزة من الأستاذ أن

يمنحها وقتا للتفكير، وقالت

إن طلبه مقبول، وأصرت

عليه أن يتم امتحانه لها

ويمنحها النقطة المناسبة،

فأجابها بأنها هي التي

ستكتب النقطة التي

تريد بيديها عندما تأتي

عنده إلى المنزل



سجنه الطلبة عادة في تكوين صورة نمطية عن كل أستاذ ونقل ملامحها إلى زملائهم، إذ بمجرد ما ينتقل الطالب إلى المستوى الموالي، يسال الذين سبقوه عن الأستاذ الذي سيرسه المادة القلانية: كيف يتصرف؟ هل يدرس جيدا؟ وغيرها من الأسئلة التي تكون حديث مجالس الطلبة عموما.

ومن بين ما يعرفه الطلبة أيضا عن الأستاذ نظراته للطالبات، هل يفضلهن على الذكور؟ أم يعتبر الجميع سواسية؟ هل هو متشدد أم لين في التقطيع كل هذا كفيلا بأن يجعل الطالبة تأخذ الاحتياطات اللازمة فلا تبا لتعرضها لأي ابتزاز جنسي من قبل الأستاذ إذا كانت من اللواتي يرفضن هذه السلوكات الفجة التي يدرس مرتكبوها بمختلف جامعات المغرب. ولكل أستاذ قصة ورواية مع الطالبات، منهم من لا يهدأ له بال حتى ترضي الطالبة بين أحضانها، ومنهم من يجد المانة سلاخا في يد الطالبة التي ترفض المساومة والرضوخ وإن كلفها ذلك اقتطاعها عن الدراسة.

### أسئلة خارج السياق

حيات عزيزة بما فيه الكفاية لامتحانات الشفوية، انجبتا انتظار بورها مع الطيبة لاجتماع امتحان مادة من المواد بإحدى الكليات بالرباط، فطلبت من أحد الطلبة أن يسمح لها بالدخول قبله إلى قاعة الامتحان، فكان لها ذلك. كان الجو حارا، فلما مثلت بين يدي الأستاذ طلب منها انتظار دورها إلى النهاية حتى تكون الفرصة مواتية لرفضه، ألحت عزيزة عليه في أن يمنحها لأنها متعبة وتريد الانصراف، لكنه رفض قائلا لها: «الم تشعري بالحرارة، الم تتعبي أنك ترتدين ملابس سميكة؟» فصمدت وأصبرفت.

عندما انتهى الأستاذ من اختبار الطالبة الموجودين أمام باب القاعة، دخلت عزيزة من جديد، طلب منها الجلوس، وسألها سؤالا عاما وبسيطا حول علم الإجرام، فكان الجواب جيدا، ليسألها عن هواياتها وعن مدى استعدادها لربط علاقة معه، مغريا إياها بحضورها على أعلى نقطة، فعبرت عزيزة عن رفضها، مخبرة إياه أنها ليست فتاة سهلة المشال، فحاول إقناعها بكل الأساليب، فحاولت أن تلجا إلى حيلة لعلها تفلح في نيل نقطة جيدة.

### إشكال الدليل

طلبت عزيزة من الأستاذ أن يمنحها وقتا للتفكير، وقالت إن طلبه مقبول، وأصرت عليه أن يتم امتحانه لها ويمنحها النقطة المناسبة، فأجابها بأنها هي التي ستكتب النقطة التي تريد بيديها عندما تأتي إلى المنزل. أفرحت عزيزة أن حيلتها لن تجدي نفعا وأنه مصر على مرافقتها له للبيت، فما كان منها إلا أن توجهت إلى الإدارة لتقديم شكايته في الموضوع وتطالب بإنصافها، لكنها فوجئت بموقف الإدارة الذي وصفته بالمتخاذل، وهو طلبها بلقاء على ادعائها، فأخبرت المسؤول أنها كانت تودعها مع الأستاذ وليس هناك شهود.



## المساء

الصفحة : ملف

التي يمتلكها، سلطة الأستاذ الذي يترك له القانون مجالا واسعا من السلطة التقديرية التي يستطيع بها تحطيم مستقبل أي من طلبته بجرة قلم، والسلطة النقابية التي يستطيع بها إلجام أقواه من يتربص به من زملائه، وسلطة الأستاذ الباحث الذي لم تكن الكلية تستطع الخلخلة عنه لأنه يمثلها في الندوات والمؤتمرات ويعد واجهة من واجهاتها.

حين حكمت سهام لزملائها ما حصل معها، رفضت مساعدتهم أو الحديث في الموضوع مع أي كان، كانت تقول إن هذا سيعقد الأمر أكثر، لأنها لم تكن تتوكل على مستوى أكاديمي متدن، ولأنها إذا رغبت في تعقيد الأمور وسارت في منحى تصعيدي غير متوقع، فإن طوق نجاته أنه سيمتدحها أمام أي كان من الأساتذة وستثبت هزلة مستواها وبالتالي استحقاقها للرسوب.

## رفضت الخضوع للأستاذ فرسبت

بإحدى كليات العاصمة الاقتصادية كانت تدرس فاطمة طالبة على لمر من الجمال، تعرضت بدورها للابتزاز الجنسي، يوم الامتحان الشفوي.

خرجت فاطمة من القاعة، بعدما قضت فيها فترة طويلة، وكان أول أمر قامت به، بعدما وجدت في وجهها حشدا من الطلبة يستفسرونها عن المحور الذي سألها فيه الأستاذ أجبت بالكاء، الجميع فهم طبعاً أنها رسبت وانقضوا من حولها عملاً بمقولة «يسل ساعة بأخري»، لكن مقربيه الذين تمسكوا بمواساتها، علموا أن الأستاذ لم يكن يسألها في أي محور، بل قل طوال الوقت يحاسبها على «تكبرها عليه»، و«النفخة والتعفارة» وقل ينكرها بأنها لا تساوي شيئاً وإذا سألها في المقرر فلن تجيب لأنها «ماثني ديالت القرابة»، لكنها نجت فيما نجت فيه سهام واستماعت الأستاذك.

## الشار للابتزاز

إذا كانت بعض الطالبات يفضلن الصمت والمهادنة لمواجهة الابتزاز الجنسي للأساتذة، فإن أخريات لا يجدن أي وسيلة لرد الصاع صاعين سوى الصفع أو الذنب، فكم من طالبة ثارت في وجه أستاذها لما اقتضت لنفسها منه ولم تهتم بالعواقب التي تنتظرها.

«كنت أنقادي نظرات أستاذي المشرف التي تخترقني كلما التقيته لأنفاس مع مشروع في الإعلاميات، فبيدا في سؤالي عن أحوالي وهو آياتي وأين أحب أن أقضي العطلة، فكنيت أجيبه عن أسئلته، ويبدأ يتحدثني عن مشاكله العائلية مع زوجته وأطفاله، وينصحنني بعدم التسرع في الزواج، وهكذا بيذا في أحاديث جانبية لا تمت لموضوع اللقاء بصلة، تقول سعاد ذات الـ 24 سنة وهي تتذكر مرحلة وصفها بالممتعة والصعبة في آن واحد.

من عادة سعاد ارتداء ملابس مثيرية وشفافة، وذات يوم حدث ما لم يكن في الحسبان، عندما دخلت إلى مكتب الأستاذ ليراجع معها مشروعها، فاطلق باب المكتب، وحاول تقبيلها بالقوة، فما كان منها إلا أن تشبت في وجهه أقفالها الطويلة مخلفة ندوبا في، وخرجت مسرعة وهي ترتعش، فدخلت مكتبها وصمتت.

لم يكن حظ سعاد سيئا، فالأستاذ اعتذر لها عما بدر منه، وأخبرها أنه لم يتمالك نفسه أمامها، ووعدها بأن لا يكرر فعلته، وهذا ما حصل بالضبط، كما لم يقم بالانتقام منها، بل منحها النقطة التي تستحقها فحصلت على شهادة نهاية شخرجهما للدخل بعدها سوق الشغل.



أدت ظاهرة التحرش الجنسي في الجامعات المغربية إلى إشغال الرأي العام، حيث انتشرت في مختلف الجامعات المغربية ظاهرة التحرش الجنسي، التي تعتبر من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع المغربي، وقد أصبحت تشكل عائقاً أمام التنمية البشرية، حيث أصبحت تؤثر سلباً على الصحة النفسية والجسدية للطلاب، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التحصيل العلمي، وبالتالي إلى انخفاض الإنتاجية البشرية. وقد أصبحت ظاهرة التحرش الجنسي في الجامعات المغربية من القضايا التي تهم الرأي العام، حيث أصبحت تثير جدلاً واسعاً في وسائل الإعلام، مما أدى إلى زيادة الوعي بهذه الظاهرة، وبالتالي إلى زيادة المطالبة بتطبيق القانون، مما أدى إلى إصدار المرسوم رقم 271/07 المتعلق بمكافحة التحرش الجنسي في الجامعات المغربية.

## مديرة مركز النجدة الخاص بمساعدة النساء ضحايا العنف قالت إن مشكل التحرش الجنسي بالطالبات لا زال يحل في باب «الطابوهات» فاطمة مغناوي: قانون مناهضة العنف ضد النساء كفيلاً بالتصدي للإبتراز الجنسي للطالبات



فاطمة مغناوي

والفتيات وتناقص كل أشكال العنف ضدها، بما فيها التحرش الجنسي في كل الفضاءات والأماكن، بما فيها فضاء الجامعة، ولا يعقل تطويق هذه الظاهرة بالصمت في الوقت الذي قطعنا في المغرب أشواطاً مهمة في مجال مناهضة العنف، فهناك الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف، وتضاللت الحركة النسائية من أجل قانون سبق التشاور بشأنه بين وزارة التسمية والجمعيات النسائية وتطرح لمعالجة إجراءاته إلى الوجود، خاصة أننا نجد أنفسنا أمام تنامي هذه الظاهرة بكل أشكالها.

وينبغي عدم تكريس الأساليب من العقاب، طبعاً هناك أساتذة شرفاء يشكلون الأغلبية، وإذا كانت هناك فئة تمارس الإبتراز والتحرش الجنسي على الطالبات فلا ينبغي أن نغفل من العقاب.

هل سبق لجمعيتكم أن استقبلت طالبات تعرضن للإبتراز الجنسي بالجامعات؟ وكيف تعاملت الجمعية مع هذه الحالات؟

لم تستقبل الجمعية حالات كثيرة لطالبات تعرضن للتحرش الجنسي، ومن خلال الحالات التي رصدتها مركز النجدة لمساعدة النساء ضحايا العنف بالرباط، فقد استقبلنا ست طالبات في الموضوع، لكنهن لم يعين لمقابلة الملك، وربما عدلن عن تقديم شكاية في الموضوع خوفاً من الفضيحة كما يتصورن، وبهذه المناسبة ندعو الطالبات ضحايا التحرش الجنسي إلى عدم التردد في تقديم شكايات كلما تعرضن لأي

تعرض بعض الطالبات للتحرش الجنسي داخل الجامعات، كيف تتفرون إلى هذه المعضلة؟

هذه الظاهرة ليست جديدة أو وليدة الحاضر، بل كنا دائماً في الأوساط الجامعية نسمع عن حالات لطالبات تعرضن للتحرش من طرف الأساتذة، غير أن هذا الحديث لم يكن يتجاوز الحرم الجامعي، وظل مقتصر على الأوساط الطلابية، ولا تعلم الأسرة بما يقع لابنتها إلا في حالة نادرة جداً، ومن بين الدوافع التي كانت تدفع الطالبات إلى التكم عن هذا التحرش هو من جهة الخوف من انتقام الأساتذة منها أثناء منحها النقطة في نهاية السنة الدراسية، ومن جهة أخرى عدم وجود فضاءات أو جمعيات حقوقية أو نسائية يمكن اللجوء إليها من أجل الحماية، ومعلوم أن هذه المرحلة والنهبي للامتحانات تتسم عادة بمجموعة من الضغوط النفسية، خاصة أثناء الاستعداد للامتحانات التي تدفع بعض الطالبات إلى الصمت ومحاولة الخروج بأقل الخسائر الممكنة من الجامعة.

وغالباً ما كان الإبتراز الجنسي أو غيره يتم حسب قول الطالبات من قبل بعض الأساتذة المتهربين عن بحوث نهاية المرحلة الجامعية.

ولا بد من الإشارة إلى أن كل هذه الممارسات كانت دائماً تحل ضمن الطابوهات التي لا ينبغي الحديث عنها ولا إثارة الجدل بشأنها، والغريب أن هذه الفكرة لا زالت سائدة في وقتنا الحالي، حيث أصبحت الجمعيات النسائية والحقوقية تدافع عن حقوق النساء

بالمقاولة أو المصنع أو كانت مارة في الشارع أو تدخل المنزل. فالصمت عن كل هذا يجعل مثل هذه القواهر تتفاقم يوماً عن يوم دون أن يتم الانتباه إليها أو التصدي لها بكل الوسائل الممكنة. والمفروض تنظيم حملات تحسيسية بالجامعات والمؤسسات التعليمية عن أشكال العنف وآليات مناهضته دون أن ننسى الدور الهام الذي يجب أن تقوم به وسائل الإعلام

إبتراز، أو بلجان إلى الجمعيات من أجل الدفاع عنهن وقضح كل الممارسات التي تمس كرامتهن، فبالغرب هناك فضاءات توفرها الجمعيات الحقوقية والنسائية بهدف التوعية والتحسيس بعواقب التحرش والإبتراز الجنسي على نفسية المرأة، كما تشكل هذه الفضاءات مكاناً للبحث بكل أشكال العنف الممارس على المرأة سواء كانت تدرس بالجامعة أو تعمل



هذه الظاهرة؟

■ نعلم جميعا أن دور الأسرة كبير من أجل تحسيس وتوعية الفتيات لعدم السقوط في فخ الابتزاز الجنسي، ولن يأتى ذلك إلا عبر الحوار الدائم والنقاش الحميمي بين الطالبة ووالديها قصد تحصينها من كل المشاكل التي قد تتجمل عن رضوخها لكل ابتزاز من هذا النوع، ومن شأن هذا الحوار أن يخلق علاقات جديدة وشافة بين كل مكونات الأسرة.

- ما رأيكم في الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعات في حالة وجود شكايات من هذا النوع؟

■ هذا السؤال من الصعب الإجابة عليه في غياب معطيات محددة وبقية، نعرف أن الجميع يتحدث عن الإدارة وبورها في التصدي لمثل هذه السلوكات، لكن عموما ينبغي تكسير جدار الصمت حول هذا الطابو، وأن لا نبقى مكتوفي الأيدي أمام ظاهرة تشوه صورة الفضاءات الجامعية.

وإن مقتل طالبة بأكادير استفزنا جميعا، وبهذه المناسبة نستذكر ما حدث، ودعوا القضاء المغربي إلى إنصاف أسرة الضحية. هذا الحدث يسائلنا جميعا سواء كنا إدارة أو جمعيات المجتمع المدني أو سياسيين أو مثقفين، نعلم أن الأستاذ الذي من المفروض أن يكون قدوة يحتذى به لا ينبغي له أن يتحول إلى معنف يهدد السلامة النفسية والبدنية للطالبة التي من المفروض أن يكون بالنسبة لها هو المربي والنموذج الأمثل.

بمحلات تسييسية في الموضوع أو خلق مراكز استماع داخل الجامعات، اليس كذلك؟

■ يمكن الاعتماد في نظري على الإحصاء الوطني لفلبية المغرب كإطار اعتباره أساسيا للعمل على هذا الملف والدفاع عن كرامة الطالبات عبر إثارة مثل هذه المواضيع، وعلى الطالبات تنظيم أنفسهن داخل هذا الإطار لإثارة هذه الظاهرة والتنسيق مع الجمعيات النسائية والمراكز التي تعمل في مجال مناهضة العنف ضد النساء، حتى لا ينسقط في تكريس الصمت واعتبارها طابو، أو مسالة شخصية تؤدي أحيانا إلى انعكاسات خطيرة كما وقع لبعض الطالبات.

وشخصيا أعرف طالبات لم يتمكن تعليمهن، وتركبن الدراسة لأنهن رفضن المساومة والرضوخ لرغبات بعض الأساتذة، وعندما لجأن إلى الإدارة وقتها طلب منهن الدليل على صحة أقوالهن.

- إلى أي حد يحمي القانون المغربي الطالبة من الابتزاز الجنسي بالجامعة؟

■ لحد الآن لم يخرج بعد القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء ويبدو من خلال تنامي العنف أن خروجه أصبح مطلباً ملحاً. على أن يتضمن كما سبق نقاش ذلك كل ما يتعلق بالوقاية كما هو الشأن بالنسبة للقانون الإسباني، بالإضافة إلى الجانب العلاجي والرجري.

- كيف ترون دور الأسرة للحد من



## استقبلنا ست طالبات في الموضوع لكنهن لم يعدن لمتابعة الملف، وربما عدلن عن تقديم شكاية في الموضوع خوفا من الفضيحة كما يتصورن



للتحسيس بخطورة الظاهرة.

وللإشارة فقد استقبلنا حالات لنساء يعانين من الخيانة الزوجية، وتبين أنهن زوجات لبعض الأساتذة الجامعيين، مما جعلنا نتأكد مما يقع أحيانا للطالبات داخل المؤسسات الجامعية وقد تكون بعض الطالبات طرفا فاعلا في هذه الخيانة.

في غياب إحصائيات ودراسة في الموضوع لا يمكننا الحديث عن ظاهرة حقيقية بكل مقومات الظاهرة.

- وإلى جانب الجمعيات يمكن القيام



## هدم أسوار المدارس ! قرار متسرع وغير مناسب

مدرسة ليرك المراكبي بنفاس أنزلتها الوزارة كاتسام جاهزة عارية كما ولدتها أمها، أنزلتها في العراء كما ينزل أبناء السفاح. «لا ماء ولا شجر» كما قال الحطيل. لا تنقصها الأسوار فقط، كما تتخيل سيادتكم الآن، بل حتى المرحاض غير موجودة، وكيف تكون المرحاض بدون ماء. الناس يمرون بين الأقسام والصعاليك يطلون على المعلمين ويعاكسونهم. لا شرطة ولا برك ولا جماعة ولا نيابة هب لنجدة أولئك التلاميذ والمعلمين. وضع العبء كله على جمعية الآباء وبعض المعلمين المتزمتين سياسيا، فهؤلاء هم الذين ضحكوا وتسولوا عند المقاولين وغيرهم من المحسنين ليجمعوا كمية من الرمل والطوب. وبدأ السور يتكون شيئا بشيء. أسأل هؤلاء فهم أصحاب الحق في إلقاء الأسوار أو زوالها، وليس الجالسون في المكاتب المكيفة والغلات المحروسة بالمنطقة الخضراء بالرباط إذا كان لديك ما تنفذه في إزالة الأسوار فانظروا في بناء تلك المدرسة بما تتطلبه الشروط البيئية لنفاس بدل البناء الجاهز الشبيه بالبناء القصديري الذي يتحول إلى جهنم صيفا وقر شتاء.

وهناك مثالا آخر، من القضايا العاجلة التي طرحت علينا في مكتب جمعية آباء إعدادية ابن البناء، بنفس المنطقة وفي نفس التاريخ، ضرورة الرقع من علو السور القائم. لماذا؟ لأن صعاليك المنطقة وجماعات من المنحرفين القادمين من ليرك وعيونات الحجاج، يعتلون السور طوال الوقت، يجلسون فوقه ويشاكسون التلميذات اللداء حصص الرياضة. ومن اقرب منهم رجموه بالحجارة. وقرؤف السور بعد عملية استجداء من الشركات المجاورة للمدرسة في الحي الصناعي. طالعنا مرات بوقوف شرطي بباب الإعدادية المظلم في فصل الشتاء لطرد المنحرفين المتريصين بالتلميذات والتلاميذ بدون جدوى.

لعل لا تعلم أن الأسوار على علوها لم تعد تكفي. ولذلك يلجأ الحراس في كثير من المؤسسات، إن لم نقل كلها، إلى إطلاق كلاب شرسة بمجرد خروج العاملين بالمؤسسة، خاصة إذا كان المدير يسكن هناك. أما قولك بأن المجتمع هو الكفيل بحماية المدرسة وليس الأسوار فكلام يوقع قائله نفسه في الخطأ، لأنه يجعله ينسى أن المجتمع هو الذي أنتج الأسوار وولف الكلاب، فجمعية الآباء هي ممثلة المجتمع وقد اقتنعت باللموس إلا حل غير الأسوار، والساغرون على سائر المؤسسات من حراس وحراس عامين ومنراء هم الذين طالبوا بالأسوار في حال تجاهلها من طرف المجهزين لعطب ما.

المجتمع ليس شيئا نصنعه في خيالنا... بكلل الآن فتح الأبواب في أوقات العمل وفتح العقول والقلوب لفعل الخير.

قال السيد وزير التربية الوطنية:

«اتخذنا قرار هدم أسوار المدارس لتصبح قضايا مفتوحة على المجتمع. فإذا كان المجتمع المغربي غير قادر على حماية المدارس، فلن نجعلها غير الأسوار». (المساء 28 شتنبر 2009-09-28).

القول بهدم الأسوار مستساغ في مستوى المجاز،

حيث يعني تكثيف التواصل بين المدرسة ومحيطها الاجتماعي. أما وقد جاء في كلام الوزير ما يفيد أنه يريد إزالة الجدران التي يحتمي وراءها الأطفال والمعلمون والعلمون والأساتذة لتصبح عمرا للعبثيين وماوى للمتشردين، وريسة للمنحرفين، فقد برهن، مع كل الاحترام، عن عدم معرفة بالواقع المغربي.

استفسر في أن السؤال عن شركائه في هذا القرار المتضمنين في ضمير الجمع «نا» في قوله: «اتخذنا قرارا».

هل استشار المعلمين والمعلمين الذين عاثوا الأمرين من غياب الأسوار،

فاستجوبوا بالأمن قلم يحضر، أو حضر مرة واحدة بعد فوات الأوان؟

هل استشار جمعيات آباء وأولياء التلاميذ الذين تحولوا إلى متسولين من أجل جمع صدقات المحسنين لبناء الكثير من تلك الأسوار بعد أن وضعت الوزارة الأقسام في العراء وانضرفت؟

هل استشار الجماعات المحلية عن استعدادها للحلول محل الأسوار، وهي التي طالما اعتذرت بعدم توفر الإمكانيات، أو توارت وراء عدم الاختصاص؟

هل استشار مصالح الأمن والدرك عن توقعها على الإمكانيات البشرية والمادية للحضور الدائم للقيام مقام الأسوار في مجتمع وصل فيه التسبب وانعدام الأمن إلى درجة صار الشغل الشاغل للناس فيها هو مضاعفة الحديد على الأبواب والنوافذ من الطابق الأرضي إلى الطابق الثالث.

تخيل الأمن الذي يحس به المواطن وهو يضع الحديد الغليظ على نوافذه في الطابق الثالث. قم بجولة في حي «الفضيلة» بنفاس لترى الحديد معلقا في السماء، ولا تقترب من حي «الرديلة» فقد يغور بك أمثال المطوف بهم في واضحة النهار. ومن الفلواهر الجديدة الدالة على عدم الشعور بالأمن شروع بعض السكان، ومنهم العبد الضعيف، في إضافة أبواب حديدية إلى البوابات الخشبية الجميلة التي خلقت أمن المخاربة على مدار التاريخ، حتى في عصر السبية.

إنني لا أسأل سيادته من فراغ، بل عن تجربة ومعاناة كاب حضر دائما في جمعيات الآباء، وكرجل تعليم خبر المهنة من أعلاها إلى أسفلها. خذ مثالا:



محمد  
المصري



## إكراهات التعويض عن الحوادث المدرسية

من التلاميذ التي تتعرض لحوادث التنقل وما تشكله هاته الحوادث من مأساة للأسر الضحايا.

ومن ثم وجب وضع استراتيجية هادفة إلى التحسيس بمخاطر الطريق بشكل منتظم عوض المناسباتية التي تطبع هذا الملف، خاصة على مستوى العالم القروي والذي يعاني تباعد الفروع التابعة لمجموعة المدارس الواحدة أو المركزية وذلك عبر إرساء مجموعة من الدعامات وفي مقدمتها دعم النقل المدرسي والأنشراط الجاد في تشجيعه من طرف المجالس الجماعية والفاعلين الجمعويين وكذا المحسنين وذلك بالموازاة مع المجهودات القيمة والنبيلة التي تبذلها وزارة التربية الوطنية بهذا الخصوص والتي انطلقت قاطرتها منذ الموسم الدراسي 2004 - 2005 عبر تخصيص حافلات للنقل المدرسي العمومي الخاص بالعالم القروي والذي جعل من تشجيع الفلانة القروية على التدرس أهم أهدافه.

إن التوقف الملى والدراسة المتأنية لبنود الظهير المنظم لشروط التعويض عن الحوادث المدرسية يوجي بضرورة التعديل

إلى إقامة الدليل على إخلاء مسؤوليته من الفعل أو الأفعال المرتكبة.

وعلى الرغم من أن الظهير المؤرخ بتاريخ 16 شوال 1361 الموافق لـ (26 أكتوبر 1942) حدد بشكل دقيق شروط الاستفادة من الضمانات المخولة للتلاميذ ضحايا الحوادث المدرسية التي تقع داخل المؤسسات التعليمية وكذا الخرجات التثقيفية والتظاهرات الرياضية والأنشطة التربوية الموازية للبرامج التعليمية والتي يكون التلاميذ خلالها في عهدة المكلفين بالحراسة من أساتذة وأطر إدارية مكلفة بمهام داخل المؤسسات التعليمية أو في عهدة المؤطرين والمرافقين للتلاميذ خلال التظاهرات الرياضية والثقافية والخرجات الاستطلاعية والتثقيفية، إلا أنه أغفل حوادث التنقل والتي ارتفعت نسبة التلاميذ ضحاياها بشكل لافت للانتباه، حيث إن بنود الظهير تستثني هاته الفئة من التلاميذ الذين يتعرضون لحوادث ترتبطة بمسار تنقلهم بين سكناتهم والمؤسسات التعليمية التي يدرسون بها، وفي هذا الشأن لابد من التنبيه إلى ضرورة تسليط الإضواء على هاته الفئة

كثيرا ما يقف المرء مشدوها أمام المعاناة التي تتكبدها عدة أسر شاعت الأقدار أن يتعرض أبنائها المتدرسون لحوادث مدرسية مخلفة عاهات مستديمة أو إصابات بليغة، وفي أحسن الأحوال تكون الأمور هيئة بحيث يتجاوز التلميذ محفته بعد تماثله للشقاء، وهذه الحوادث تختلف مسبباتها من تقصير في أداء دور الحراسة المخولة إلى المكلفين بها خلال فترات الاستراحة ومواقبت دخول التلاميذ إلى المؤسسات التعليمية وخروجهم منها، وكذا اشتراء وتقدام بنات المؤسسات وتجهيزاتها وصولا إلى ما يمكن اعتباره الشغب الذي يحدثه التلاميذ فيما بينهم من تدافع وتراشق في بعض الأحيان بأشياء مضررة وصولا إلى نوع آخر من الحوادث المدرسية المرتبطة أساسا بمظاهر العنف التي أضحت تخرق محيط المؤسسات التعليمية من دون أن ننسى حوادث التعنيف الممارس من طرف بعض الأساتذة في حق تلامذتهم، والذي تنتقل لفضوله في كثير من الأحيان إلى رداهات المحاكم وينتقل الأستاذ من دور التلقين وإقامة الحجة على مواده المدرسة



جمال الينحياني  
أطاريوزة التربية

طرف الهيئة الطبية المركزية المختصة ضمن أعضاء اللجنة الخاصة بيزيد من صعوبة عمل اللجنة في إنصاف التلاميذ ومنحهم التعويضات المستحقة حسب الصالات التي السدي يؤكد ضرورة اعتماد صيغة موحدة ومقاربة تشاركية على مستوى اللجان الطبية الإقليمية والتي من المشروع أن تستمد هاته الصيغة الموحدة عبر برنامج تعاواني بين المصالح المعنية بوزارة التربية الوطنية، خاصة إذا علمنا أن الاتفاقية الإطار الموحدة لأوجه التعاون بين القطاعين كانت من خلال لجنة التنسيق المشتركة بين القطاعين.

يتبع

وإعادة الصياغة لضمانه بما يتلاءم مع المستجدات التعليمية، والتطورات التي يعرفها المجال التربوي، فبالإضافة إلى عدم تحديد الأجال القانونية لصلاحيات الملفات وسقوطها في التقادم أي بمعنى التوافق حول المجال الزمني لاستقبال الملفات في إطار قانوني منظم وصريح، هناك مشكل غياب سلم البيان الاستدلالي المتوافق عليه لدراسة الملفات الطبية الخاصة بالحوادث المدرسية باعتبارها العصر الأساس لقياس مدى خطورة وحدة الحادثة، القول إن غياب هذا السلم البياني الاستدلالي يجعل من عمل اللجنة الخاصة المكلفة بالتتبع والتقارير بشأن الملفات على المستوى المركزي، عملا تكلفه عدة صعوبات من حيث غياب التدقيق في التقارير والمعطيات المحددة لطبيعة الإصابات في كثير من الملفات والمبالغة في تضخيم بعض المعطيات ناهيك عن التناقضات والتباينات المرتبطة بتواريخ معاناة التلاميذ ضحايا الحوادث المدرسية وتناقضات مرتبطة بالحالة الصحية للمصابين. كما أن عدم إمكانية المعالجة المباشرة لبعض الحالات المستعصية من



# Revue de presse

Lundi 12 octobre 2009

Numéro : 2777

## SOMMAIRE

Entretien avec Mr le Ministre de l'éducation ... .....p. 1-4

P.U: Le plan d'action de l'université Mohamed V.....p-5

**Division de la communication -Service de presse**

Ministre de l'Education Nationale et de l'Enseignement Supérieur de la Formation des cadres et de la Recherche Scientifique  
Bab rouah – Rabat \* tél : 037-68-72-52 \*fax : 037-68-72-55



ENTRETIEN AVEC AHMED AKHCHICHINE

## L'alpha et l'oméga de la réforme et le pari sur la confiance

**Le ministre  
de l'Education  
nationale détaille  
le plan d'urgence  
version universitaire.**

Le programme d'urgence, « ce n'est pas seulement une batterie de mesures et de moyens. C'est avant tout une démarche fondée sur une philosophie au cœur de toute réforme, il y a d'abord les acteurs, les enseignants et le personnel des universités qui s'approprient la démarche et la déclinent. Je veux montrer par là toute l'importance des ressources humaines, ce capital immatériel inestimable. Il y a ensuite trois principes majeurs : l'autonomie, la professionnalisation et la contractualisation. » C'est ainsi qu'Ahmed Akhchichine résume le programme d'urgence pour le développement de l'université marocaine qu'il décline dans l'entretien publié dans notre supplément Ressources humaines et qui constitue un véritable décryptage. Un décryptage qui intéresse la communauté des enseignants, des étudiants mais pas seulement car le futur de l'université, à cause de ses enjeux stratégiques, interpelle

tous les acteurs, chefs d'entreprise, acteurs politiques, parents.... Quelles sont les propositions du ministre aux universités qui en devenant autonomes seront des acteurs économiques et sociaux à part entière, qui pourront qualifier les étudiants en les préparant à leur insertion professionnelle ? La communauté universitaire désormais dotée d'une feuille de route, de moyens et de tableaux de bord pourra-t-elle relever ce défi complexe difficile à la mesure d'immenses attentes ? Au-delà du pilotage des établissements, les universités pourront-elles reconquérir leur légitimité et leur place dans la société ? Comment s'est déroulée la construction de ce projet ? Comment fonctionneront les pôles d'enseignement supérieur ? Autant de questions clefs posées au ministre en charge de ce dossier qui met l'accent sur le vrai capital de l'université, à savoir ses enseignants, son personnel administratif et technique dont le rôle est revalorisé, pour les aider à renforcer leurs capacités et relever le défi. En filigrane de l'entretien, il y a une préoccupation récurrente, celle de la faible « adéquation entre les besoins de l'économie et la

formation des universités », le taux d'insertion ne concernant qu'un diplômé sur quatre. Cela pose, souligne M. Akhchichine le problème de « l'adaptation des filières de formation, la capacité à territorialiser et à suivre les évolutions de chacun des secteurs et de répondre aux besoins des stratégies nationales et des grands chantiers lancés à travers le plan Azur, le plan Vert, l'INDH, le plan Halieutis qui ensemble définissent une vision et se traduisent en besoins au niveau des Ressources humaines et des compétences ». Au-delà, il y a la mondialisation de la société du savoir qui interpelle nos universités et instituts dans leur capacité à produire, à valoriser, à innover, à inventer. L'une des réponses apportées est celle de l'agrégation et de la mutualisation des ressources par la création de grands pôles universitaires plus compétitifs. Le premier pôle d'enseignement et de recherche sur la ville de Rabat a été présenté au Souverain à Agadir par Tayeb Chkili et Abdelatif Boutaleb qui nous présentera le projet dans nos prochaines éditions. ■

**Farida Moha**





UNIVERSITÉ MAROCAINE

## «Autonomie, professionnalisation et contractualisation sont l'alpha et l'oméga de la réforme»

ENTRETIEN • AHMED AKHCHICHINE, ministre de l'Éducation nationale, de l'Enseignement supérieur, de la Formation des cadres et de la recherche scientifique

PROPOS RECUEILLIS PAR FARIDA MOHA

Le développement de l'université marocaine est érigé en priorité nationale.

Un plan d'urgence 2009-2012 vient d'être lancé par Sa Majesté le Roi qui a présidé la signature de dix-sept contrats dotés d'une enveloppe budgétaire de près de 12,6 MMDH.

Eclairages d'Ahmed Akhchichine.

**LE MATIN-EMPLOI :** Il y a quelques mois, l'Université Mohammed V Agdal a fêté le cinquantenaire de la première université moderne du Maroc. Que représente aujourd'hui l'enseignement supérieur ?

**AHMED AKHCHICHINE :** Le système universitaire toutes filières confondues accueille près de 340.000 étudiants et assure la diplomation de 42.000 lauréats qui se forment et évoluent au sein de 15 universités, qui regroupent 320 établissements, 6 instituts de recherche et 49 centres d'études doctorales. On compte d'autre part 19 cités universitaires qui accueillent 38.000 résidents dont 60% de filles.

Le Conseil supérieur de l'enseignement a produit en 2008 un rapport sur l'état de l'école marocaine qui retrace l'histoire de l'école mais aussi un diagnostic précis sur l'état de l'enseignement supérieur au Maroc et des défis que celui-ci doit relever. Quels sont les défis sur lesquels vous avez travaillé ?

Ces défis sont multiples au moment où la société du savoir et de la connaissance s'accélère au niveau international. J'en ai retenu trois, le premier est relatif à la faiblesse des rendements internes et externes illustrés par le taux d'aban-

don de près de 22%, le taux de diplomation qui reste autour de 45% et une régression de la production scientifique. En 2004, nous étions en troisième position sur le plan africain aujourd'hui, nous sommes en sixième position. Le deuxième défi, c'est l'inadéquation entre les besoins de l'économie et la formation des universités comme en témoigne le taux d'insertion qui ne concerne qu'un diplômé sur quatre et qui pose le problème de l'adaptation des filières de formation, la capacité à territorialiser et à suivre les évolutions de chacun des secteurs. Il y a également la nécessité de répondre aux besoins de nos stratégies nationales et des grands chantiers lancés à travers le Plan Azur, le Plan vert, l'INDH, le plan Halieutis qui ensemble définissent une vision et se traduisent en besoins au niveau des Ressources humaines et des compétences. Dans la hiérarchie des défis, je n'oublierai pas celui lié à la mondialisation des espaces de formation et de recherche. Les espaces de formation reposent de plus en plus sur la mobilité et beaucoup d'acteurs et de formateurs interviennent dans un espace international ce qui pose le problème de l'adaptation de nos structures et de nos

méthodes de travail pour être présents par rapport à ces impératifs de mondialisation et à ses contraintes. La proximité avec l'espace européen est un atout et le Maroc a intégré le principe de Bologne et ses principes en réorganisant l'architecture de la formation universitaire autour de l'architecture licence master doctorat et en mettant en place toutes les passerelles nécessaires pour faire en sorte que les liens entre l'université marocaine et l'espace européen universitaire se renforcent à travers des programmes comme celui de Tempus. Face à l'accélération de la mondialisation de la connaissance, nous sommes dans l'obligation d'être plus réactifs et une des réponses apportées c'est celle de l'agrégation et de la mutualisation des ressources par la

création de grands pôles universitaires plus compétitifs. Le premier pôle d'enseignement et de recherche sur la ville de Rabat a été présenté à Sa Majesté le Roi à Agadir par Mrs Tayeb Chkili et Abdelatif Boutaleb.

**Vous avez listé l'essentiel de ces défis, quelle réponse apportez-vous pour relever ces immenses défis ?**

Nous avons élaboré un programme d'urgence dûment et longuement réfléchi qui fonctionne autour de six objectifs majeurs. Le premier est relatif à l'extension de l'offre de formation et la réhabilitation de l'offre actuelle, le deuxième objectif est d'assurer la meilleure adéquation possible entre les formations développées et les besoins sectoriels, le troisième est l'amélioration du rendement interne et externe, le quatrième est l'amélioration des prestations sociales, le cinquième est le renforcement des compétences du

personnel et le dernier et néanmoins extrêmement important dans l'économie de la connaissance c'est la promotion de la recherche scientifique.

**Commençons par la question des lieux et de l'espace universitaire qui témoignent de l'importance donnée au secteur. Que prévoyez-vous à ce niveau de réhabilitation des infrastructures ?**

Pour accompagner la croissance de la population étudiante, la capacité d'accueil universitaire sera développée à travers l'extension des établissements existants, la construction de nouveaux établissements et l'optimisation des espaces actuels. Nous avons un objectif majeur d'ici 2012, celui de créer 112.000 places pédagogiques nouvelles. La capacité d'accueil en places physiques est actuellement de 312.260, elle devrait atteindre 424.000 places à l'horizon 2012. Il faut aussi réhabiliter l'existant, renouveler les équipements ce qui sera fait dans 97 établissements. Le dispositif d'appui social aux étudiants sera d'autre part renforcé par l'extension du réseau d'accueil des cités universitaires par un total de 15.400 lits supplémentaires à l'horizon 2012, soit un taux de croissance de 41% dont 7.000 lits en partenariat avec le privé. Il y aura également plus



de restaurants, l'offre prévue sera de 5,5 millions repas supplémentaires en 2012 soit une augmentation de 110% et une augmentation de 65% des bourses par rapport à 2008. Nous prévoyons l'octroi de 180.000 bourses à la fin du programme d'urgence en 2012.

**Vous avez évoqué le problème crucial de l'adéquation entre les besoins des entreprises et du marché du travail et celui de la formation. Quelles réponses le programme d'urgence apporte-t-il ?**

Dans cette perspective de mise en adéquation de l'offre de formation universitaire avec les besoins en compétence identifiée par les grands programmes de développement que j'ai cités, nous met-

tons l'accent sur la formation technique et professionnelle. Les effectifs des nouveaux inscrits dans les filières des sciences de l'ingénieur, technologie, commerce, gestion et sciences et techniques seront multipliés par 2 à 3. Près du quart des étudiants du cycle licence seront orientés vers les licences professionnelles et 50% des étudiants du cycle master seront orientés vers les masters spécialisés. Avec l'amélioration des rendements interne et externe du système, et si les efforts programmés sont conduits à bon escient accompagné d'apprentissage de cours de nouvelles technologies, de langues, de méthodologie du travail universitaire, nous espérons porter le taux de diplomation qui est actuellement de 45% à 70% des étudiants et le taux d'insertion qui est actuellement de 26% à 58% à l'horizon 2012-13.

**Vous connaissez la phrase du sociologue Michel Crozier qui a travaillé sur le changement des entreprises et des institutions « on ne change pas la société par décret » en d'autres termes il ne suffit pas de décréter un programme d'urgence pour initier le changement. Sur quels leviers allez vous vous appuyer ?**

Nous sommes conscients des difficultés de cet immense chantier. Les acteurs essentiels pour la conduite de cette réforme sont ceux qui portent l'université, à savoir le personnel enseignant et administratif de l'université.

Tous souhaitent dans une mondialisation exacerbée ne pas être laissés de côté sur le bas de la route mais au contraire prendre eux aussi cette autoroute du savoir. La conduite du changement, nous en sommes conscients, passe par le développement de leurs compétences et un des objectifs du programme d'urgence est de disposer de ressources humaines qualifiées selon les normes et standards internationaux. Cela passe par la généralisation de la formation avec une formation pour l'ensemble des enseignants à l'étranger, soit 25% par an qui permettra une meilleure maîtrise de la pédagogie. Le personnel technique et administratif bénéficiera d'une formation continue.

**Vous en avez parlé en début d'entretien, on constate une baisse au niveau de la recherche scientifique. Qu'envisagez vous de faire dans ce domaine ?**

Par rapport à cette tendance baissière de la production actuelle, nous allons mettre l'accent sur l'amélioration et la gouvernance des structures de recherche et la production scientifiques des universités 2000 publications scientifiques par an dans des supports référencés, nous avons l'ambition d'atteindre 3500 publications, de plus de 2200 thèses et de 330 brevets vers 2012 contre 52 actuellement ce qui permettra à l'université de disposer d'un actif immatériel intéressant. L'utilisation des services de l'Institut marocain de l'information scientifique et technique sera optimisée et nous espérons doubler le nombre d'articles téléchargés à travers cet institut pour passer à 540 000 articles en 2012. Dans ce sens l'engagement de l'université se fera autour de projets recherche et développement qui permettront la mise en place de plus

de 1600 projets collaboratifs avec l'entreprise. Cette dynamique de développement devrait bénéficier des compétences de nos chercheurs marocains qui vivent à l'étranger et qui se sont mobilisés dans le cadre du programme Forum International des compétences marocaines à l'étranger.

Le programme d'urgence ce n'est pas seulement une batterie de mesures et des moyens. C'est avant tout une démarche fondée sur une philosophie: au cœur de toute réforme, il y a d'abord les acteurs qui s'approprient la démarche et la déclinent, et je veux par là montrer toute l'importance des ressources humaines, ce capital immatériel inestimable qui fait « qu'il n'y a de richesses que d'hommes et de femmes ». Il y a ensuite trois principes majeurs, l'autonomie, la professionnalisation et la contractualisation. L'autonomie est un des principes fondateurs de la réforme engagée en début de décennie et c'est l'une des valeurs ajoutées majeures de la réforme. Il faut augmenter ce potentiel d'autonomie en allant plus loin dans la maîtrise que les entités devraient avoir pour se diversifier et renforcer les acteurs des outils de la décision et pour libérer les initiatives pour que l'université remplisse son rôle. Le corollaire de l'autonomie c'est la professionnalisation: l'essentiel du management de notre système universitaire vient des enseignants, il faut à travers des normes, des standards et des procédures claires que la professionnalisation devienne un critère majeur. Il y a tout un travail d'optimisation, de qualité, de gouvernance qui a été initié pour atteindre les standards à l'échelle internationale. Le corollaire de tout cela, c'est la contractualisation où chacun des acteurs doit définir ses niveaux d'intervention et ses engagements. Cela veut dire la responsabilisation des acteurs, la mise en place d'un dispositif de suivi.

**Comment allez vous concrétiser ces principes ?**

Nous venons de signer devant Sa Majesté le Roi à Agadir 17 contrats pour assu-

rer le développement de l'Université. Pris globalement, ces contrats intègrent l'ensemble des objectifs que j'ai cités, pris individuellement, ils correspondent en terme d'élaboration à la logique de l'autonomie, de la professionnalisation et de la contractualisation. Ces contrats sont fondés sur des projets générés par des efforts endogènes à chacun des opérateurs. La commande a été définie de manière claire à travers les préconisations du programme d'urgence. Ce sont les équipes des universités qui ont travaillé à partir de leur connaissances des besoins et des potentiels pour la définition des projets d'établissements qui ont été agrés pour devenir des projets d'universités. Ces projets ont fait l'objet d'un ensemble d'échanges avec les équipes du ministère

et c'est l'ensemble de ce qui vient entre les équipes et les synergies qui a abouti à l'élaboration des contenus des programmes, à l'évaluation des besoins avec le ministère des Finances et à la politique de suivi que nous mettons en place. Tous les six mois, il y aura des rapports d'étape, des rapports d'évaluation annuels avant de passer au plan d'action des années qui suivent. Nous avons des engagements précis qui regroupent les objectifs fixés. Les universités s'engagent sur des chiffres précis concernant l'extension de la réhabilitation des établissements, concernant l'adéquation de la formation aux besoins sectoriels en terme de filiales à créer. L'en-



gagement se fait aussi sur des résultats en terme de rendement interne et externe, sur des programmes précis et des mesures qui concernent la valorisation de la recherche scientifique et du travail qui sera fait pour consolider et soutenir les compétences des enseignants et du personnel administratif et technique et ceci à travers une action majeure au niveau transversal qui porte sur l'amélioration de la gouvernance.

**Nous avons beaucoup parlé d'autonomie, quel sera le rôle de l'autre acteur important à savoir l'Etat et que dire du nerf de la guerre à savoir le financement ?**

L'Etat est présent autour de trois contributions majeures, mobiliser tout d'abord ce nerf de la guerre à savoir le financement du programme qui porte autour de 12,6 milliards de DH, les 2/3 qui portent sur les besoins de financement fonctionnement et 1/3 sur les mesures d'investissements. Nous avons ensuite la création des postes budgétaires et la dotation des universités en personnel et en compétences, soit 2400 postes

budgétaires supplémentaires pour répondre au besoin d'encadrement. L'Etat s'engage à accompagner les universités dans l'adoption des mesures réglementaires requises, les textes actuels sont en cours de révision. Il y a tout un travail de modernisation du dispositif de l'arsenal juridique pour mieux assurer ce travail de mise à niveau qui est un chantier majeur de modernisation de tout notre pays.

**Après de longues années de scepticisme voire de rejet de toute réforme, on assiste à un frémissement dans le monde des universités. Beaucoup veulent y croire mais beaucoup craignent que cette réforme ne soit pas portée par les acteurs eux-mêmes pour qu'ils se l'approprient et la développent. Qu'en est-il réellement de cette démarche participative ?**

Le rapport du Conseil supérieur de l'enseignement constitue un tournant historique dans la réflexion sur l'école marocaine non seulement pour la qualité du diagnostic et des propositions de rénovation et de réforme mais aussi par rapport à la démarche. Parmi ses recommandations majeures, le rapport a beaucoup insisté sur la nécessité de s'engager à l'avenir dans des démarches de contractualisation des engagements des uns et des autres. A travers cette démarche, nous avons com-

pris que l'une des clefs de voûte de toute possibilité de réussite de la réforme tient à la qualité du diagnostic, mais aussi aux engagements précis de chacun des acteurs qui ont fait l'objet de contrats. Les contrats que nous avons établis disent sur quoi les universités s'engagent, quand elles doivent le faire et comment le faire à savoir le timing et le mode opératoire. Nous nous sommes donnés les moyens à travers les structures d'évaluation du ministère des Universités, du ministère des Finances de savoir tous les six mois où nous en sommes, pour évaluer et introduire ensemble les réajustements nécessaires. Auparavant, lorsque l'Etat passait une commande globale, on laissait les acteurs seuls avec cette commande. L'université est aujourd'hui une institution beaucoup trop importante pour le devenir de notre pays pour la laisser fonctionner en roue libre.

Cette prise de conscience, ce sont les acteurs de l'université eux-mêmes, présidents de l'université, enseignants et personnels qui en conviennent et qui veulent mettre fin au dialogue de sourds d'antan. L'université doit avoir une visibilité, le schéma directeur nous en propose une sur 25 ans en nous donnant le grand cap et une vision sur plusieurs étapes et à partir de là l'Etat s'engage sur le financement et le suivi.

**Vous avez évoqué cette conduite de changement de ce que certains ont appelé le « mammoth ». Quels sont les principes qui sous-tendent ce changement ?**



**Il n'y a de richesses que d'hommes et de femmes."**

**Face à l'accélération de la mondialisation de la connaissance, nous sommes dans l'obligation d'être plus réactifs et une des réponses apportées c'est celle de l'agrégation et de la mutualisation des ressources par la création de grands pôles universitaires plus compétitifs."**



# Programme d'urgence: Le plan d'action de l'université Mohammed V

► **L'université Mohammed V Souissi s'engage à réduire le taux d'abandon universitaire de 29 à 15% d'ici 2012**  
► **Le système de tutorat sera généralisé aux différents établissements relevant de l'université**  
► **De nouveaux licences et masters professionnels seront créés pour répondre aux besoins des entreprises.**

FATIMA ZAHRA ENNDA

**L**e taux d'abandon universitaire à l'université Mohammed V Souissi passera de 29 à 15% d'ici 2012. C'est l'un des principaux objectifs du plan d'action de l'université dans le cadre du programme d'urgence. L'université mènera plusieurs actions pour résoudre ce problème d'abandon des étudiants. «Nous allons faire tout un travail de restructuration et de réorganisation des licences. Il y aura un changement au niveau des programmes enseignés car nous avons trouvé qu'ils sont parmi les raisons qui expliquent l'abandon des étudiants puisqu'ils ne sont pas adaptés aux besoins du marché de l'emploi. Des modules professionnels notamment sur l'entrepreneuriat, les TIC et les méthodes de travail universitaire seront dispensés. Les modules des langues et de communication seront également réorganisés afin de permettre aux étudiants de mieux maîtriser les techniques de communication. Plusieurs nouvelles licences professionnelles et masters verront aussi le jour. Ils seront assurés par des équipes pédagogiques marocaines et étrangères.

Nous avons noué des partenariats avec des universités étrangères dans ce cadre», explique Nour Eddine Fikri Benbrahim, vice président chargé des affaires académiques à l'université Mohammed V Souissi. Et d'ajouter «Nous tablons aussi sur l'orientation et l'accompagnement des étudiants pour réduire le taux d'abandon universitaire. Le système de tutorat sera généralisé à tous les établissements relevant de l'université. Il a été mis en place, cela fait 5

ans, au niveau de la faculté de médecine et de pharmacie de Rabat et a donné des résultats satisfaisants. L'université se chargera de la formation des tuteurs sur les techniques d'accompagnement des étudiants. Chaque tuteur aura à encadrer 20 étudiants tout au long de l'année à travers des rencontres avec eux tous ensemble mais aussi, à travers d'autres rencontres individuelles avec chaque étudiant». Autre disposition prise pour motiver les étudiants, l'attribution à partir de la rentrée universitaire prochaine, de bourses d'excellence. Un montant de 8.000 DH par an sera octroyé à près de 155 étudiants majeurs. L'université compte intervenir également au niveau de la qualification et l'amélioration des compétences des enseignants. «Nous allons organiser à partir de cette année des sessions de formation pour les nouveaux et anciens enseignants. Ils vont bénéficier également de formation à l'étranger pour améliorer leurs techniques d'enseignement et s'ouvrir aux nouvelles

techniques pédagogiques adoptées au niveau des universités internationales», assure M Fikri. La recherche scientifique aura aussi la part belle de ce plan de développement de l'université. Le pourcentage des unités de recherche accréditées par l'université passera de 10% à 50%. Le nombre de publications scientifiques sera porté d'ici 2012 à 600 publications. Le nombre des thèses de doctorat va aussi augmenter de 49 actuellement à 200 à cet horizon. «Afin de répondre au besoin des entreprises en matière de recherche scientifique, le nombre des projets de recherches appliquées, qui s'adressent à des entreprises, passera de 11 à 30 en 2012», affirme le vice président Fikri. Un autre projet, premier du genre au Maroc, sera initié pour renforcer la recherche scientifique. Il s'agit d'un pôle de recherche et d'enseignement supérieur de Rabat PRES Rabat. Il regroupera, dans un premier temps, l'université Mohammed V de Souissi et celle de l'Agdal. Les écoles

de formation des cadres mais aussi les entreprises vont intégrer ce pôle. «L'objectif de la création de ce pôle est de fédérer les compétences et les ressources humaines de chaque composante pour renforcer le rendement de l'université surtout en matière de recherche scientifique. Ainsi, parmi les résultats attendus de ce pôle d'ici 2015, la production de plus de 2.000 publications par an dans des revues scientifiques indexées, l'organisation de plus de 10 masters en commun, la formation de plus de 1.000 docteurs par an, et le dépôt de plus de 25 brevets par an», explique le professeur Hafid Boutaleb Joutei, président de l'université Mohammed V Agdal avant d'ajouter «un comité regroupant des représentants des deux universités sera créé et se chargera de l'élaboration du plan d'action du pôle», affirme-t-il lors d'une conférence organisée jeudi dernier à Rabat pour la présentation du programme d'urgence du département de l'enseignement supérieur.



## Programme d'urgence

### L'ONOUSC et le CNRST sont aussi concernés

**Outre les universités**, le programme d'urgence du département universitaire cible aussi d'autres acteurs dans le système. Du côté de l'Office national des œuvres universitaires, sociales et culturelles (ONOUSC), il doit étendre le réseau d'accueil des cités universitaires par un total de 15.400 lits supplémentaires à l'horizon 2012, soit un taux de croissance de 41%. Le privé devra contribuer par 7.000 lits. L'octroi de bourses doit aussi bénéficier à 180.000 étudiants en 2012, soit 65% par rapport à 2008. Le Centre national pour la recherche scientifique et technique CNRST devra lui, développer la recherche au sein de ses unités et augmenter le nombre de projets de recherche. Des contrats d'engagement ont été signés par ces différents acteurs pour l'application du plan. Des rapports sur l'avancement du travail devront être communiqués tous les six mois au ministère. Pour sa part, l'Etat s'engage à allouer un budget global de 12.6 milliards de DH pour la mise en œuvre du programme. Il créera également 2.400 postes budgétaires pour répondre aux besoins en encadrement tout au long du processus de mise en application du programme.



## UNIVERSITÉ Des sous et des hommes

Le gouvernement s'engage à débloquer 12,6 milliards de dirhams pour les universités et à créer 2400 postes budgétaires sur quatre ans. A-t-il pour autant les moyens de tenir ses ambitions ?

**A**hmed Akhchichine a sorti le grand jeu. Mardi 6 octobre, lors d'une cérémonie présidée par Mohammed VI, le ministre de l'Education nationale

a annoncé que le gouvernement mobiliserait, pour le développement des universités sur les quatre années à venir, un montant de 12,6 milliards de dirhams : 8,2 milliards devraient être alloués au budget de fonctionnement (hors salaires), et 4,4 milliards mis sur le compte de l'investissement. Akhchichine ambitionne également de créer 2400 postes budgétaires pour répondre aux besoins d'encadrement des établissements du Supérieur. Certains observateurs du champ universitaire notent cependant que ce plan ambi-



Ahmed Akhchichine a présenté son nouveau plan à Mohammed VI.

**DES OBSERVATEURS NOTENT QUE LE PLAN AKHCHICHINE PÊCHE PAR LE MANQUE DE PROPOSITIONS EN TERMES DE GOUVERNANCE.**

tieux pèche par le manque de propositions en termes de gouvernance. A un moment où le mandat de la plupart des présidents d'université arrive à terme, aucune mesure ne semble accompagner la procédure de sélection et de nomination de ceux qui se-

ront les chevilles ouvrières de ce plan d'urgence. Rien ne garantit par ailleurs que Akhchichine, qui a réussi cette année à débloquer les crédits désirés, parviendra à ses fins les trois prochaines années. Espérons quand même. ■

**SOULEIMAN BENCHEIKH**

«Aujourd'hui, lorsque l'on forme un ingénieur, l'on sait très bien qu'il changera fréquemment de pays...».



**Ahmed Akhchichine,**  
ministre de l'Enseignement à  
*L'Economiste* du 8 octobre.



Agadir

# Les 17 contrats d'Hercule

**A**près l'enseignement fondamental et secondaire, c'est au tour de l'enseignement universitaire de peaufiner son Plan d'urgence avec la substantielle signature à Agadir, mardi 6 octobre dernier, sous la présidence effective de S.M. le Roi Mohammed VI de 17 contrats pour le développement de l'Université marocaine nécessitant une enveloppe budgétaire de 12,6 milliards de dh. Affichant

son optimisme, Ahmed Akhchichine a rappelé que «les contrats signés entre le gouvernement et les universités traduisent les objectifs fixés par le programme d'urgence pour soutenir et développer l'université marocaine». Aux grands maux, les grands remèdes.

Les maux capitalisent les dysfonctionnements qui entravent le rendement des universités; les remèdes, ce

sont 12,6 millions de dh pour booster le secteur par la mise à niveau, l'extension des infrastructures, l'élargissement de la capacité d'accueil, la modernisation des équipements, l'amélioration de l'offre universitaire et la promotion de la recherche scientifique.

Les prestations sociales destinées aux étudiants ne seront pas en reste puisque la qualité d'accueil, d'hé-

bergement et de restauration...devront connaître aussi une nette amélioration.

Consolidation de l'autonomie, renforcement de la professionnalisation et choix de la contractualisation, tels sont les trois principes qui fondent les 17 contrats pour renforcer les valeurs de bonne gouvernance, stimuler l'excellence et satisfaire la demande du monde socio-économique.

15 universités du Maroc nécessiteront un budget de fonctionnement hors salaire équivalent à 8,2 milliards de dh et un budget d'investissement d'une valeur de 4,4 milliards de dh sur la période 2009-2012, une période qui coïncide avec la Plan d'urgence, entré en vigueur dès janvier 09 et qui connaît son 1er vrai challenge avec la rentrée scolaire 2009-2010.

**N.SALLOUK**



• **Ahmed Akhchichine chez le  
CDS**

Le ministre de l'Education nationale sera reçu ce lundi 12 octobre au siège du groupe Attijariwafa bank à la session mensuelle du Conseil du développement et de la solidarité (CDS), une structure de réflexion qui regroupe des personnalités du monde des affaires, de l'associatif et du secteur public. Ahmed Akhchichine présentera à ses hôtes les axes détaillés du plan d'urgence de l'enseignement. La problématique de l'éducation nationale et son impact sur le développement est en effet un des axes majeurs des futurs travaux du Conseil du développement et de la solidarité.



# Le plan 10.000 ingénieurs connaît des hoquets

■ Le programme accuse du retard

■ Les moyens financiers font défaut

■ Risque de détérioration de la qualité

A un an du deadline, les failles de l'Initiative 10.000 ingénieurs commencent à pointer du nez. Manque de moyens financiers et humains, sur-effectif des écoles... A coup sûr, les objectifs fixés au départ ne seront pas atteints. «C'est comme la vision 2010 pour le tourisme, si on arrive à 7.000 ingénieurs par an, ce serait déjà pas mal», dédramatise le directeur d'une école d'ingénieurs.

Lancée en fanfare par le gouverne-

ment en 2006, l'initiative 10.000 ingénieurs a été conçue pour accompagner le programme Emergence. 700 mil-

lions de DH ont été accordés aux différentes pépinières que sont les universités, les écoles d'ingénieurs et les

## Ingénieurs et «assimilés»

LE programme s'intitule "10.000 ingénieurs et assimilés". Ces derniers sont les détenteurs de master ou de licence ou de diplôme d'écoles supérieures privées. Ceci étant, «ces diplômes ne peuvent pas être assimilés à ceux d'ingénieurs qui exigent une grande sélection, une préparation spécifique, un cursus particulier et des méthodes pédagogiques adaptées», explique le directeur adjoint de l'EMI.

D'autant plus que les masters des écoles privées ne sont pas accrédités par le ministère de tutelle. Selon lui, l'intégration des «assimilés» trouve sa justification dans la volonté du Maroc de se mettre au diapason des établissements internationaux quant au calcul de ses benchmarks en matière de nombre d'ingénieurs formés. Particulièrement face à des pays où la formation d'ingénieurs est assurée dans des facultés sous forme de licences et de masters.

En fait, la question du statut s'est toujours posée, même pour les étudiants venant de l'université et n'ayant pas fait de classes préparatoires. Seraient-ils considérés comme ingénieurs au même titre que les autres? Certains étudiants pensent, à tort ou à raison, qu'ils étaient recrutés seulement pour faire face à la hausse ponctuelle de la demande en matière d'ingénieurs. □

d'informatique et d'analyse des systèmes (Ensias). L'école, qui s'est vu allouer un budget de 26 millions de DH ces 4 dernières années, a augmenté sa capacité de formation de 30% annuellement. Elle a accueilli, pour l'année en cours, 231 élèves ingénieurs, contre 182 l'an dernier. Mais «il faut attendre 3 ans avant de cueillir les fruits de cette augmentation d'effectifs», indique Redouane Mabdet, directeur de l'Ensias.

Par ailleurs, les mécanismes de recrutement n'ont pas changé. Les écoles d'ingénieurs recrutent essentiellement des élèves provenant des classes préparatoires aux grandes écoles suite au concours national commun. Elles recrutent aussi, mais à une très faible proportion (5%), suite à un concours spécifique qu'elles organisent pour les détenteurs du baccalauréat et aussi après une étude de dossier pour les détenteurs de licence.

Mais en voulant faire du volume, ne risque-t-on pas de commencer à former des «sous-ingénieurs»? A cette crainte, le directeur adjoint de l'EMI répond sans se démonter: «la quantité est synonyme inévitablement de mauvaise qualité. Au contraire, à l'EMI, l'augmentation d'effectifs a même été accompagnée d'une réforme visant l'amélioration du cursus en y intégrant des modules de management et de communication». Le directeur de l'Ensias, lui, ne nie pas le risque de voir se détériorer la qualité de la formation. «De toute façon, c'est le marché qui détermine les besoins et les cursus doivent se plier à cette réalité», réplique Tahiri. Le marché a surtout besoin de diplômés aux cursus plus modestes, plus courts, capables d'être opérationnels sur des sites de production parfois isolés, voire pénibles. L'essentiel est de respecter un seuil minimal de compétence, poursuit-il. Au vu du grand volume d'investissements que le pays attire, le besoin de profils pointus dans des secteurs très spécifiques se fait sentir. Génie logiciel, sécurité des systèmes de l'information et réseaux télécoms demeurent les spécialités les plus prisées dans le marché d'emploi, selon le directeur de l'Ensias.

A noter qu'en 2006, le système de formation ne produisait que 4.284 ingénieurs et assimilés, soit moins de la moitié de l'objectif visé. Avec ce potentiel, le Maroc se place loin derrière des pays à économie similaire. Soit 1,43 ingénieur pour 10.000 habitants contre 6 ingénieurs dans l'Europe de l'Est et 2,5 en Tunisie, selon les chiffres du département de l'Enseignement supérieur. □

autres établissements pour leur permettre d'élargir leurs locaux ou d'acheter des équipements. Au total, 28 établissements relevant de 13 universités participent au programme. Parmi eux, 10 écoles d'ingénieurs (EMI, Ensem, Ensias, Ensam et Ensa). Y participent également 7 facultés des sciences et techniques et 11 autres facultés des sciences. Les premiers résultats restent mitigés. Certains établissements ont bien avancé, d'autres cherchent toujours leur vitesse de croisière.

L'Ecole Mohammadia des ingénieurs (EMI) a formé 919 lauréats, toutes spécialités confondues, depuis le lancement du programme. La promotion de 2009 compte 347 ingénieurs, contre 280 en 2008, avec une prédominance des filières génie civil et génie électrique.

Néanmoins, le manque de ressources financières et humaines hante les dirigeants des écoles. «Les moyens supplémentaires ont été mis à la disposition de l'établissement avec un retard notable. En outre, ces moyens mériteraient d'être plus importants en égard aux augmentations d'effectifs consenties par l'école», affirme Mohamed Tahiri, directeur adjoint de l'EMI. Ces augmentations s'élèvent à 400 étudiants et représentent, à elles seules, l'effectif d'une école d'ingénieurs de bonne dimension, poursuit-il. L'effectif global des élèves de l'EMI est passé de 900 en 2006 à près de 1.300 en 2009. Aujourd'hui, près de 460 nouveaux élèves ingénieurs intègrent l'école en première année.

Même son de cloche du côté de l'Ecole nationale supérieure

Tarik HARI



## Fausse alerte au virus A-H1N1 à Agadir

**L'**alerte au virus A-H1N1 vendredi 9 septembre dernier a créé la panique dans un hôtel, une clinique privée et chez les pompiers à Agadir. Le déploiement du dispositif d'alerte de l'hôpital Hassan II a certes diagnostiqué, en fin de journée, une grippe banale mais les mesures en vigueur ont montré les limites de la réactivité des autorités compétentes pour circonscrire le mal le plus tôt possible.

Tout a commencé avec M.S, un client d'origine saoudienne descendu à l'hôtel Kenzi d'Agadir. Se plaignant d'une montée subite de température

et d'un état de fièvre, il fut transporté d'urgence à la clinique privée Illigh, au quartier du même nom. Incapable de marcher tout seul, le ressortissant saoudien a été aperçu aux alentours de midi soutenu par deux ambulanciers. Avec une température entre 39 et 40°, et des salves d'éternuements, la direction de la clinique a fini par prévenir les services préfectoraux de santé. Une ambulance spéciale et un personnel soignant en kit de protection individuelle sont arrivés à la clinique pour transporter d'urgence le patient à l'hôpital Hassan II où M.S. a été isolé dans le pavillon 2 pour les prélèvements et le test d'usage.

Selon une source, le malade aurait déjà été diagnostiqué fiévreux à son arrivée à Casablanca. A Agadir il aurait fait une rechute. Une liste des personnes ayant contacté le malade a été dressée par les autorités. En attendant les résultats du test et, comme

mesure d'accompagnement en pareil cas, les autorités ont demandé aux personnes entrées en contact avec le ressortissant saoudien, à l'hôtel, chez les pompiers et à la clinique Illigh, de rester vigilantes. Ce n'est que vers la fin de la journée que les résultats du test sont tombés : négatifs, pour le soulagement de beaucoup de personnes. La nouvelle a circulé comme une traînée de poudre.

Au fait, et si le test était positif ? Quel est le degré de réactivité de nos centres hospitaliers ?

Si la stratégie nationale de lutte contre la grippe porcine a prévu l'aménagement de services hospitaliers et leur dotation en anti-viraux et en kit de protection spéciaux, elle présente toutefois des défaillances dans la mesure où avant le déclenchement des mesures d'alerte, de nombreuses personnes sont déjà contaminées, ce qui nous amène à poser certaines questions :

-Est-ce que les établissements d'accueil, notamment hôteliers sont suffisamment informés et sensibilisés au danger de la grippe porcine ?

-Les services sociaux (pompiers, ambulanciers...), ne sont-ils pas censés être les premiers à observer plus de vigilance et porter masques, gants... ?

L'incident de ce vendredi n'est peut-être qu'une fausse alerte, heureusement d'ailleurs, mais c'est quand même une alerte qui révèle la légèreté avec laquelle certains établissements privés ou publics se comportent devant les moments de vérité. N'oublions pas qu'Agadir se prépare à accueillir, samedi 17 octobre prochain, quelque 250.000 fans de la musique du Maroc et ce dans le cadre du Concert de tolérance

**NOUR-EDDINE SALLOUK**



## **Rencontre de sensibilisation à Kénitra**

L'Académie de l'éducation et de la formation dans la région du Gharb-Chrarda-Beni Hssen a organisé, en collaboration avec la Direction régionale de la santé à Kénitra, une rencontre de sensibilisation à la prévention contre le virus A/H1N1. Cette rencontre a permis d'exposer les causes et les mesures à prendre au niveau de la région pour lutter contre cette maladie.



TADLA AZILAL

## 67,32 MDH consacrés au programme d'urgence

**Les NTIC, un appui pédagogique incontournable!**

MUSTAPHA CHABBAK

**A**fin de promouvoir l'introduction des Nouvelles technologies de l'information et de la communication dans le système éducatif en tant que moyen qui permet, en effet, de stimuler l'apprentissage et les acquisitions scolaires et extra-scolaires, constituant ainsi de véritables auxiliaires pédagogiques.

Dans cet esprit, les autorités régionales d'éducation et de formation de la région Tadmazout accélèrent, en partenariat avec les opérateurs qualifiés, la conception et la mise en place de programmes de télé-enseignement et d'équipement des établissements scolaires en nouvelles technologies d'information et de communication.

Dans le cadre de son plan régional et du programme d'urgence (2009-2012), l'Académie régionale d'éducation et de formation a ainsi établi un projet assez ambitieux auquel sera consacrée une enveloppe budgétaire de l'ordre de 67,32MDH.

Pour intégrer ces nouvelles technologies dans la réalité de l'école, il sera procédé à l'équipement de quelque 152 lycées (7,7MDH), 334 écoles (13,24MDH) ainsi que 130 salles multimédias (9,5MDH). Aussi, quelque 484 nouveaux établissements seront raccordés au réseau Internet. Par contre, une rallonge budgétaire de 11,37MDH sera débouquée, dans le cadre du pro-

gramme d'urgence 2009-2012, avec notamment l'équipement de 9 salles multimédias dont 3 par an pour un crédit de 4,68MDH ainsi que le raccordement au réseau Internet de quelque 990 établissements scolaires dont 504 écoles primaires en totalité dans le milieu rural pour un crédit de 13,14MDH.

Il s'agit bel et bien d'un dispositif qui est en train de prendre place dans nos écoles, non seulement dans les centres urbains mais dans le milieu rural également.

La preuve en est l'implication de plus de 400 écoles rurales dans le domaine des nouvelles technologies, étant donné que leur usage permet non seulement à l'élève d'avoir davantage de possibilités de contacts et de communication avec son enseignant, mais également de l'interroger et de faire appel à son aide dans les moments de détresse lorsqu'il bute sur un problème au moment de ses recherches.

Une question se pose: mais qu'est-ce qui se cache tout d'abord derrière ce concept dont la valeur est si haute en pédagogie ?

Certains pédagogues n'hésiteront pas à en déterminer carrément l'âge d'application. On parlerait d'autonomie d'un enfant à partir de 9 ans. D'autres attribuent cette notion particulièrement aux adultes.

Au plan philosophique, l'autonomie serait le fait de disposer de la capacité de se gérer, de choisir par soi-même, d'agir de son propre chef et enfin de se sentir libre intérieurement. Autre type de signification, Ivan Illich associe

### LES CLÉS

#### L'autonomie chez l'enfant

-Certains pédagogues n'hésiteront pas à en déterminer carrément l'âge d'application. On parlerait d'autonomie d'un enfant à partir de 9 ans.

-D'autres attribuent cette notion particulièrement aux adultes.

-Au plan philosophique, l'autonomie serait le fait de disposer de la capacité de se gérer, de choisir par soi-même, d'agir de son propre chef et enfin de se sentir libre intérieurement.

### CHIFFRE

**484**

nouveaux établissements seront raccordés au réseau Internet.

à la notion d'autonomie la convivialité et la volonté. Mais cette notion ne mérite-t-elle pas une reconceptualisation ou tout au moins certaines nuances.

En raison de l'apport colossal du phénomène NTIC, les pouvoirs publics et les responsables de l'éducation et de la formation sont appelés à se pencher sérieusement sur cette problématique en vue de permettre une plus grande diffusion de cet instrument dans nos écoles, permettant à l'apprenant de s'approprier des outils pour s'auto-construire dans les meilleures conditions de positivité.



## Meknès-Tafilalet

## 275.837 élèves bénéficiaires de l'opération « Un million de cartables » au prix de 34.884.869,75 dhs

Plus de 469.550 élèves, tous cycles confondus, ont repris, à l'occasion de la nouvelle rentrée scolaire, le chemin des établissements scolaires du primaire, collégial et qualifiant ouverts dans la région de Meknès-Tafilalet, dans climat serein à la mesure des efforts investis et des moyens mobilisés pour assurer une reprise des cours dans des circonstances optimales afin d'atteindre les objectifs du plan d'urgence qui entame à cette occasion, sa phase de concrétisation après conceptualisation, opérationnalisation et déclinaison régionale.

La rentrée scolaire, marquée cette année par le lancement de "l'Initiative un million cartables" et du plan d'urgence pour accélérer la mise en œuvre de la réforme du système de l'éducation et de la formation a été entamée sous de bons auspices avec des indicateurs encourageants en matière de disponibilité en structures et matériels pédagogiques ainsi que de renforcement des capacités du personnel de l'éducation au niveau de la région", a souligné M. Mohamed Aderdour, directeur de l'Académie régionale de l'éducation et de la formation, lors d'une conférence de presse tenue jeudi au siège de l'AREF, en présence des délégués, du chef de division pédagogique et des chefs de services.

La rentrée scolaire dans des conditions jugées par le directeur de l'AREF, d'excellentes a été rendue possible grâce des prises de position et de mesures anticipatives et prospectives permettant de

résoudre de manière pragmatique et efficace dans des situations optimales les problématiques pédagogiques rencontrées, dans le cadre d'une mobilisation générale de l'ensemble des intervenants.

Les structures d'accueil ont connu une progression de 3,6 % avec 32 établissements nouveaux par rapport à l'année dernière. On compte 878 établissements dans la région dont 527 en milieu rural et 351 en milieu urbain. 71 établissements et 37 internats ont été nouvellement construits pour une meilleure extension de l'offre scolaire.

La nouvelle rentrée scolaire dans la région s'est distinguée par un nombre important de bénéficiaires de l'opération « Un million de cartables » qui a atteint 275.837 élèves avec un coût global estimé à 34.884.869,75 dirhams.

Dans le cadre du soutien social destiné à lutter contre la déperdition scolaire, M. Aderdour a souligné que le nombre de bénéficiaires des cantines scolaires et des internats a connu une nette progression. 49 bus seront opérationnels d'ici 2012 et 1849 bicyclettes seront distribuées. D'ailleurs 474 bicyclettes sont distribuées pour l'année en cours.

Dans le cadre du programme « Tayssir », 10.952

élèves, soit 6865 familles ont bénéficiées du soutien direct cette année avec un coût de 8871138,00 dhs.

L'achèvement des chantiers de réhabilitation et de rénovation des établissements scolaires dans la région et de leur dotation en équipements et matériels didactiques ainsi que les formations des enseignants en pédagogie de l'intégration devraient ouvrir la voie à une rénovation des méthodes et des approches pour une meilleure ancrage des apprentissages afin de répondre aux exigences du marché de l'emploi.

Grâce à "des techniques de la vision conférence" les représentants de la presse ont permis d'entendre et de questionner le délégué d'Errachidia qui est intervenu lors de la conférence de presse.

Première du genre au niveau national, les écoles communautaires ouverts à Arouss, Anfou, province de Khénifra, ont permis de scolariser des enfants de régions reculées dans de meilleures conditions. Une expérience à généraliser afin de lutter contre les classes à niveaux multiples tout en ouvrant aux apprenants de nouvelles perspectives et en permettant à des enseignants de travailler en équipe.

Parmi les autres indicateurs positifs enregistrés au titre de la nouvelle rentrée scolaire figure la baisse du taux des élèves par classe et le renforcement de la sécurité dans les établissements par des contrats avec des sociétés de gardiennage. Des agents ont été formés pour s'adapter au milieu scolaire.

L'Académie régionale de l'éducation et de la formation a, par ailleurs, mis en place un important dispositif pour assurer la généralisation de la scolarisation, améliorer les capacités des gestionnaires des cadres administratifs, lutter contre la déperdition et l'abandon scolaire et la généralisation des associations appelées « Soutien à l'école de la réussite ». a indiqué M. Aderdour. 832 associations ont vu le jour, soit un taux de 95,60%.

Pour atteindre les objectifs du plan d'urgence, le budget de l'académie est passé à 577.781.005,70 dirhams a indiqué le chef de service du budget de l'Académie.

Hassan BENMAHMOUD



## Distribution de vélos pour les écoliers ruraux

**L**E nombre total des inscrits dans les différents cycles de l'enseignement public, à l'échelon de la région Meknès-Tafilalet, s'élève à 469.550 élèves au titre de l'année scolaire (2009-2010), dont 197.462 écoliers en milieu rural.

Le nombre des inscrits à l'enseignement primaire a atteint 386.148 élèves, dont 316.287 en milieu rural, alors que l'enseignement collégial a totalisé quelque 585.113 élèves dont 39.231 en milieu rural, a souligné le directeur de l'académie régionale de l'éducation et de la

formation de Meknès-Tafilalet, M. Mohamed Adardour. Au niveau de l'enseignement qualifiant, a-t-il indiqué, 68.649 écoliers ont repris le chemin de l'école au titre de cette saison scolaire, dont 9845 en milieu rural.

Selon le responsable, 31 nouveaux établissements scolaires ont été créés au niveau de la région, soit une hausse de 3,6 pc en comparaison avec la saison écoulée.

Il a souligné que cette rentrée scolaire a été aussi marquée par autres actions sociales en faveur des écoliers de la région, à travers la distribution de 474 vélos VTT aux élèves relevant

de différentes communes rurales.

De même, une opération de distribution de tenues vestimentaires unifiées a été lancée au profit de 76.616 élèves (garçons et filles) issus de familles démunies, dont 14.743 de Meknès et 12.068 de la ville d'El Hajeb.

Par ailleurs, l'Académie régionale de l'éducation et de la formation de Meknès-Tafilalet a mis sur pied une feuille de route, ayant pour priorités l'accélération du rythme des réformes et le rattrapage des retards enregistrés notamment dans la réalisation de certains chantiers.



Oujda

## Concier les inspecteurs régionaux

Pour concrétiser les orientations contenues dans le plan d'urgence 2009-2012, le MEN organise des journées de coordination et de formation régionales spécialisées au profit de ses inspecteurs.

DNCR à Oujda Ali Kharroubi  
akharroubi@aujourd'hui.ma

**L**e renforcement des mécanismes d'encadrement et de suivi au niveau de la classe passe par une implication effective du corps des inspecteurs. Et c'est pour optimiser cette nouvelle conviction que des journées de

formation et de communication encadrées par les inspecteurs centraux du ministère sont en train de se tenir dans l'ensemble des académies du Royaume. L'équipe des inspecteurs centraux, sous la houlette de Khalid Fares, directeur des curricula, des programmes et de la vie scolaire a animé et supervisé, les 8 et 9 octobre au siège de l'Académie régionale d'Oujda, la rencontre régionale consacrée à l'Oriental. Elle était tenue sous forme de rencontre plénière et de travail en six ateliers spécialisés par matière ou filière. Il s'agit d'ateliers ciblant le primaire, les langues, les sciences, l'en-

seignement original et sciences humaines, l'éducation physique, l'orientation et la planification. Intervenant lors de la séance plénière, Dr Khalid Fares, a présenté un exposé détaillé sur la plate-forme du programme éducatif régional. «Elle servira de référence de base en matière de partenariat éducatif renouvelable et durable afin d'assurer les éléments de réussite pour la nouvelle approche lancée au cours de cette année», a-t-il précisé. Un débat en profondeur étalé sur dix mois (de septembre 2009 à juin 2010) et qui passera en revue neuf axes prioritaires. Il concernera dans sa globalité

quatorze actions touchant les programmes, vingt actions pour optimiser les ressources pédagogiques, 21 actions cadrant l'évaluation et les examens, 48 actions réservées à la vie scolaire, onze actions pour cibler

l'éducation et le sport scolaire, quatorze actions consacrées à la formation continue, 11 actions pour l'information et l'orientation, 18 actions pour la recherche et l'excellence et onze actions d'encadrement pédagogique. ■



Beni Mellal

## Pour lutter contre la déperdition scolaire

L'Association des diabétiques de Beni Mellal a organisé, le 4 octobre, une campagne de lutte contre le glaucome et le diabète au profit des élèves les plus démunis de l'école d'Aït Tislit.

**DNCR à Beni Mellal Said Frix**  
sfrix@aujourd'hui.ma

**E**n collaboration avec l'Association marocaine contre le glaucome de Mohammédia et l'Association des parents d'élèves de l'école d'Aït Tislit, l'Association des diabétiques de Beni Mellal a organisé, dimanche 4 octobre, une campagne ophtalmologique au profit des élèves les plus démunis de l'école d'Aït Tislit.

Pendant cette campagne, un grand nombre de diabétiques, membres de l'Association des diabétiques de Beni Mellal, ont bénéficié de tests pour dépister le diabète et de médicaments gratuitement. «Les élèves, les plus pauvres bénéficie-

ront de 100 lunettes offertes par l'Association marocaine contre le glaucome de Mohammédia. Cette école a été choisie dans la mesure où elle est située dans une région montagneuse. Actuellement, d'autres ophtalmologues font le même travail à Kasbat Tadla. Notre objectif est de faire bénéficier le plus grand nombre d'élèves et de diabétiques», a déclaré Dr Aïcha Zouhaïri, présidente de l'Association des diabétiques de Beni Mellal. Par ailleurs, Dr Ezzouhaïri Mohamed, Président de l'Association marocaine contre le glaucome, a affirmé: «Cette opération bénévole s'inscrit dans le cadre de la



• Un grand nombre de personnes ont bénéficié de cette campagne.

lutte contre la déperdition scolaire en milieu rural. Les élèves bénéficieront globalement, à Tadla et Beni Mellal, de 1.000 lunettes. Le glaucome, la cataracte... autant de maladies qu'il faut combattre chez les adultes et surtout chez les élèves les plus nécessiteux dans la mesure où ces maladies sont à l'origine de l'abandon scolaire. Notre association s'assigne pour objectifs d'inciter les élèves à regagner les bancs de l'école», a souligné Dr

Ezzouhaïri. Pour Abdelkader Kahanouchi, président de l'Association des parents d'élèves de l'école d'Aït Tislit: «C'est une initiative très louable. Un grand nombre d'élèves va bénéficier de cette opération qui entre dans le cadre de la réalisation des objectifs du plan d'urgence de l'éducation et de formation. Nous espérons que ce genre d'opérations proliférera au profit des élèves et des malades les plus nécessiteux».



*1. 000 élèves du lycée Badr de Hay hassani placés provisoirement dans une école sans eaux ni électricité*

## **En toile de fond le non respect des délais d'un entrepreneur chargé de la construction du lycée**

**LE** lycée Badr à Hay Hassani, est un nouveau lycée créé pour décongestionner deux autres grands lycées Ibn Haytam à Hay Hassani et surtout Fechtali au quartier el-Oulfa. Celui-ci risquait d'exploser du fait du sursurcroît. Il était devenu nécessaire de créer un nouveau lycée. Pour les classes de tronc commun les élèves sont venus du collège Moulouyya. Seulement voilà, le nouveau lycée situé entre Hay Hassani et Sidi el-Khadir, n'a pas été construit à temps pour la rentrée 2009-2010. Les travaux se poursuivent encore à l'heure actuelle, alors que cela fait presque un mois que la rentrée scolaire est entrée en vigueur. C'est l'entrepreneur chargé des travaux de construction qui n'a pas respecté les délais apprend-on. Il fallait donc essayer de trouver une solution provisoire pour les élèves du nouveau lycée. Il s'agit d'environ mille élèves.

Ces derniers ont été invités à squatter provisoirement les locaux d'une école primaire Akhtal garçons. Les élèves de l'école primaire investie par les lycéens et lycéennes, furent renvoyés vers l'école voisine Akhtal filles dont la porte donne sur l'artère principale du cœur de Hay Hassani, à savoir Bd Afghanistan. Soit donc les effectifs de deux écoles fourgués dans une seule. Les multitudes d'écoliers doivent se bousculer dans un espace réduit pendant des mois avec deux directions dans les mêmes locaux en attendant que l'entrepreneur achève les travaux du lycée Badr. Il est facile d'avoir une idée très précise des préjudices qui font tomber à l'eau tous les efforts que prône le plan d'urgence de l'enseignement lesquels visent à sauver l'école publique par la qualité de l'enseignement et lui donner une nouvelle image plus positive. Tout ce gâchis n'aurait-il pas pu être évité ? A cause de manquements pareils les retombées néfastes en chaînes

sont propres à saper tous les efforts et tous les programmes si minutieusement préparés et qui restent malheureusement lettres mortes.

A tout cela il faut ajouter d'autres problèmes car l'établissement scolaire, l'école Akhtal, est démunie d'eau et d'électricité. Sans eau donc sans toilettes.

D'autres problèmes se posent qui, ceux-là, ne sont pas peut-être spécifiques au lycée Badr. Il s'agit des cours qui ne connaissent pas d'activité régulière normale à cause du manque d'enseignants. Les craintes ici sont non pas de la déperdition scolaire mais de la déperdition du temps, surtout pour les élèves de première et deuxième années Bac qui ont à passer un examen national en fin de parcours et qui ne pardonne pas. On craint que des élèves restent sans prof d'une ou plusieurs matières alors qu'on est à la moitié du mois d'octobre.

S.A



## De Nous à Vous

### Une école 100% amazighe

**ENSEIGNEMENT.** Laïla Amziane-Benjelloun, épouse du célèbre banquier Othman Benjelloun fait dans le symbolique. La Fondation BMCE-Bank qu'elle préside inaugure aujourd'hui la première école 100% amazigh à Oulmès. L'événement qui coïncide avec le 8e anniversaire du discours royal d'Ajdir (17 octobre 2001) ne passera pas inaperçu. Et pour cause, il verra la participation d'une brochette d'acteurs politiques et personnalités connues de la trempe d'Aziz Akhannouch, Ahmed Akhchichine, Mohand Laenser et Mahjoubi Aherdane, entre autres. Pour compléter la donne, ce geste symbolique intervient alors que des acteurs associatifs épinglent l'Education nationale pour le retard pris dans la généralisation de l'enseignement de l'amazigh.



## Le Maroc débat de l'avenir de l'éducation

«Quelle éducation pour l'avenir ? Les enseignements des grandes conférences sur l'éducation» est le thème d'un cycle de tables rondes ministérielles qui se sont tenues vendredi et samedi derniers à l'UNESCO à Paris, avec la participation du Maroc. Cette manifestation se propose de débattre de l'avenir de l'éducation dans 20 ans et ce qu'il faut changer pour atteindre cet objectif.



UNESCO

## Rencontre sur l'avenir de l'éducation

"Quelle éducation pour l'avenir? Les enseignements des grandes conférences sur l'éducation" est le thème d'un cycle de tables rondes ministérielles qui se tiennent actuellement au siège de l'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (Unesco) à Paris, avec la participation de la délégation marocaine. Organisée dans le cadre des travaux de la 35e session de la Conférence générale de l'Unesco (6-23 octobre),



cette manifestation se propose de débattre de l'avenir de l'éducation dans 20 ans et ce qu'il faut changer pour atteindre cet objectif. Grâce à son cycle de conférences, l'Unesco a favorisé l'instauration d'un vaste débat sur les moyens permettant de rendre l'éducation plus inclusive, plus adaptée et plus réactive aux défis éthiques, économiques et sociaux actuels. Ce débat intervient alors que le monde connaît une crise économique et financière sans précédent qui pourrait à long terme avoir des effets catastrophiques sur les générations montantes si les gouvernements ne protègent pas l'éducation et ne s'appuient pas sur elle pour construire la reprise.



# Gouvernement Remaniement dans l'air

➤ A quelques jours de l'ouverture de l'année législative, l'éventualité d'un remaniement ministériel élargi crée des tensions au sein des partis de la majorité gouvernementale.

La sortie probable de l'USFP du gouvernement a fait exploser la cote du Mouvement populaire. Le ballet des ministrables a été ouvert officiellement au MP le week-end dernier. Le dimanche 4 octobre, les parlementaires des deux chambres ont été invités par Mohand Laenser, secrétaire général du parti, à une réunion urgente au complexe Oulja à Salé, propriété de Driss Sentissi, un autre membre du MP. Il n'y avait aucun ordre du jour inscrit, les parlementaires harakis ont découvert sur place que la rencontre visait à les informer des récents développements de l'entrée au gouvernement. Laenser a révélé à ses députés que le MP ferait une rentrée en masse au gouvernement, avec plusieurs postes de ministres et secrétaires d'Etat, lors du prochain remaniement ministériel élargi.

Selon une source bien informée, le remaniement serait d'ailleurs imminent. Plusieurs ministres devraient quitter leur poste. On parle de Karim Ghellab qui, dit-on, a mal géré le dossier des transports, ainsi que de Mohamed Boussaid, pressenti pour rejoindre le PAM dans l'opposition. Latifa Abida, Ahmed Akchichine, Latefa Akherbach, Mohamed Abbou seraient également sur le départ. D'autres départements seraient créés ; il s'agit de la pêche maritime qui deviendrait un ministère, le haut commissariat aux eaux et forêts deviendrait un ministère qui comprendrait l'environnement et l'eau. Idem pour les transports où Saïd Ameskane du MP est proposé comme ministre. Un secrétariat d'Etat au dévelop-



➤ Mohand Laenser, futur Premier-ministre ?



➤ Abbas El Fassi, ex-Premier-ministre ?



Pressentis dans le futur gouvernement, Fatema Kihel et Saïd Ameskane (ci-contre à gauche). Plusieurs ministres ne devraient pas retrouver leur poste comme Latifa Abida, Latefa Akherbach, Ahmed Akchichine, Mohamed Boussaid, Mohamed Abbou, Karim Ghellab (de gauche à droite et de bas en haut).



pement rural verra le jour ; Fatema Kihel serait candidate au nom du MP toujours. La rencontre de Salé intervient un jour après que la commission des cadres du MP ait tenu une rencontre à Meknès le 3 octobre sous la houlette de Mohamed Mourabit, membre du comité central et ex-secrétaire d'Etat à l'environnement.

## Deux scénari possibles

Cette réunion était programmée pour fustiger la gestion par Mohand Laenser de l'entrée au gouvernement avec le nombre ridicule de deux postes. Mais cette même réunion a été un échec puisque Mourabit a lui-même été critiqué. Les mauvaises langues parlent de la main de Mohamed



## Même la presse de l'USFP a commencé à critiquer Abbas el Fassi.



dossier parle même d'un éventuel départ de Abbas El Fassi. Deux conseillers du roi, Moutassim et Belfkih ainsi que Yacine Mansouri le patron de la DGED, travaillent sur cette éventualité. Ils ont été invités à préparer une nouvelle formule de gouvernement. Le nom de Mohand Laenser comme patron du nouveau gouvernement circule dans les coulisses. On est devant deux scénarii : un gouvernement de minorité avec la seule garantie du roi où la nomination d'un nouveau Premier ministre.

Une chose est sûre : le MP est devenu la torpille qui va faire chavirer le bateau El Fassi. Comment faire passer la Loi de Finances si l'USFP sort de la majorité ? Le PAM crie à qui veut l'entendre, qu'il ne fait pas opposition au gouvernement mais à « ceux qui n'appliquent pas la politique du roi ! » La nouveauté de cette rentrée parlementaire est assez particulière, avec une opposition forte du PJD à la Première Chambre et d'une opposition aussi virulente à la Deuxième Chambre avec le PAM.

### Ébullition au sein de l'USFP

Une chose est sûre, le conseil national de l'USFP qui se tiendra le 15 octobre fera une annonce décisive : son retrait du gouvernement. Selon un ténor du parti, la cause de l'ébullition au sein de l'USFP est l'absence d'un contrat avec le palais, à l'instar de celui conclu entre Hassan II et Abdelrahman Youssoufi à la veille de l'alternance en 1998. En 2002 le roi Mohammed VI n'avait pas suivi la méthodologie démocratique lorsque l'USFP avait remporté les élections législatives, mais en 2007 il l'avait

respectée lorsque l'Istiqlal était arrivé en tête. Le parti se sent donc visé par l'institution monarchique. « La participation de l'USFP au gouvernement est faible et a affaibli le parti, l'USFP avait perdu la présidence de la Première Chambre », affirme la même source. Depuis le dernier congrès de l'USFP, la participation au gouvernement était tributaire des réformes politiques. Le parti demande un nouveau pacte avec le Palais sur la base de réformes politiques et constitutionnelles.

Abdelwahed Radi, premier secrétaire du parti, a été chargé par le conseil national de transmettre le memorandum des réformes politiques au roi. Le parti de l'Istiqlal a refusé cette démarche qui se fait habituellement au sein de la Koutla, ce qui a provoqué une fissure au sein de la coalition gouvernementale. Même la presse de l'USFP a commencé à critiquer le premier ministre Abbas El Fassi. « L'USFP a attendu un signe du palais, mais rien dans les discours du trône n'est venu rassurer les légitimistes de la gauche ; le système politique est monopolisé par le roi, c'est lui qui décide des réformes à entreprendre », conclut un observateur politique. L'USFP a perdu plusieurs fiefs depuis 2002 ; il est passé du deuxième au cinquième rang. Le parti, qui traverse une grave crise interne, n'est plus le centre de gravité de la vie politique et syndicale. Abdelhadi Khairate, le patron du journal du parti, parle même de crise que traversent toutes les composantes politiques du Maroc. En attendant le 15 octobre, la classe politique retient son souffle.

Mohamed Madani

### La course au perchoir a commencé

Le PAM est arrivé en tête des résultats avec 22 sièges, lors des élections pour le renouvellement du tiers des membres de la Chambre des conseillers, qui ont eu lieu le vendredi 2 octobre. Le parti de l'Istiqlal s'est placé second avec 17 sièges, suivi du Mouvement populaire (MP), 11 sièges, de l'Union socialiste des forces populaires (USFP), 10 sièges et du Rassemblement national des indépendants (RNI), qui peine à réunir 9 sièges. Même si le PAM est arrivé en tête de ces résultats partiels, le premier parti en termes de sièges de conseillers reste le parti de l'Istiqlal avec 57 conseillers, suivi du PAM et du RNI avec respectivement 56 et 38 conseillers.

La première assemblée de la Deuxième Chambre, avec l'élection d'un président,

sera décisive. Le poste est très convoité car il figure en quatrième position dans la hiérarchie protocolaire du Royaume. Trois noms sont en lice dans la bataille pour le perchoir à la Chambre des conseillers : Mohamed Cheikh Biadillah, secrétaire général du PAM, Maâti Benkadour du RNI et président sortant, et enfin Faouzi Benallal de l'Istiqlal. Même si le PAM possède déjà 56 conseillers, il ne pourra décrocher le poste tant convoité sauf s'il est soutenu par le RNI et le MP. Un éventuel remaniement qui renforcerait la position du MP, durcirait la position de celui-ci envers le candidat du PAM - même si Mohamed Fadili, l'éternel candidat du MP au perchoir, ne va pas se présenter selon une source du parti.

M. M.

Laenser qui aurait fait capoter la réunion. Selon Abdelwahed Darwich, chef de file du courant Légitimité démocratique du MP : « Mohand Laenser avait mal négocié l'entrée au gouvernement. Il aurait dû attendre pour négocier en position de force. L'entrée au gouvernement avec deux postes était une erreur. » Pis encore, une source proche du

Sahin Toussy / Actual, AFP et AC Press